

أحكام العُمري والرُقبي

وتطبيقاتهما المعاصرة

في المعاملات المصرفية



د. عبد الودود مصطفى مرسى السعودي (*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

أحمد الله تعالى أبلغ الحمد وأكملهُ، وأزكاه وأشمله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وحبيبه وخليفه، المصطفى بتعميم دعوته ورسالته، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى إخوانه من النبيين، وآل كل، وسائر الصالحين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد،،،

فإن الاقتصاد يُشكل عصب الحياة منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا، بل هو اليوم أشد تأثيراً ومساساً بكل صغيرة وكبيرة في حياتنا اليومية، وربما قامت دول وانهارت أخرى بسبب العامل الاقتصادي. ومن فضل الله على أمة الإسلام أنه أكمل لها دينها، وأتم عليها نعمته، فقال عز من قائل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١) وما كان الله ليذر أمة خاتم الرسل والأنبياء حتى يبين لهم ما يتقون، فما لم يرد في القرآن الكريم بيانه جاءت السنة النبوية

(*) قسم الشريعة، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الوطنية الماليزية، ماليزيا.

(١) سورة المائدة: آية ٣.

المطهرة لبيانه، ولهذا يقول النبي ﷺ: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه" (١).

وبما أن الدين الإسلامي هو خاتم الرسالات؛ فقد أتم الله بكماله النعمة على عباده، ولما كان الأمر كذلك؛ فإنه بدون أدنى شك صالح ليعمل به في كل زمان ومكان؛ مما يجعل تشريعاته تتسم باليسر والسهولة، ودرئه للمفاسد ومراعاة المصالح، وتقدم العامة منها على الخاصة، وجمعه في وقت واحد بين التمسك بالمبادئ والقيم وبين الواقعية، أي مواكبة الحضارة والتقدم والرقي للعيش برفاهية بما لا يلوي أعناق النصوص المحكمة لموافقة الهوى والرغبات، أعاذنا الله من ذلك.

ومن المعاملات الفقهية التي يمكن أن يكون لها أثراً كبيراً في فقه الاقتصاد الإسلامي المعاصر: **العُمُرِّي والرُقُوعِي**، فهما معاملتان فقهيتان كانتا قبل الإسلام، وكان أهل الجاهلية يتعاملون بهما، ولما جاء الإسلام أقر هاتين المعاملتين، ولكن بضوابط وأحكام خاصة بهما، وظلت هاتان المعاملتان تذكران في كتب الفقه الإسلامي إلى عهد قريب قُبيل بداية العصر الحديث، وكانت أحكامهما وتطبيقاتهما مستمرة طيلة القرون الماضية، وفي العصر الحاضر وما فيه من ثورة عالمية في شتى مناحي الحياة لاسيما الاقتصادية، والمسلمون - بلا شك - يواكبون الحضارة والتقدم والرقي ويسعون للرفاهية في العيش والحياة، فظهرت المصارف الإسلامية، ومن ثم شركات التكافل الإسلامية (التأمين التعاوني) ومؤخراً ظهرت الأسواق المالية والبورصات، وقد رجع فقهاء العصر إلى كتب التراث الإسلامي لاسيما في باب المعاملات؛ وخرّجوا معاملات معاصرة بناءً على اجتهادات القدامى وروح الحضارة والتقدم موجودة فيها وفي غالبها موافقة ومطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ومسألة **العُمُرِّي والرُقُوعِي** من تلك المسائل الفقهية القديمة التي لا ينبغي إهمالها، بل لابد من دراستهما دراسة فقهية مقارنة، مع

(١) أخرجه الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ٢٨، ص ٤١٠.

بيان أوجه التشابه في مسألتي العُمَرَى والرُقْبَى مع المعاملات المصرفية المعاصرة، للاستفادة منهما في توفير وسائل استثمارية جديدة لرجال المال والاقتصاد الإسلامي، ومدى إمكانية تطبيق مسألتي العُمَرَى والرُقْبَى في المصارف الإسلامية وشركات التكافل، لذا أحببت أن أكتب فيهما دراسة فقهية مقارنة تلي حاجة المسلمين وتسد ثغرة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وحاجة طالب العلم أن يكون على بينة من هاتين المعاملتين الفقهيتين، وما تحطيان به من أهمية في الفقه الاقتصادي الإسلامي القديم والمعاصر، وعلى حسب ما اطلعت عليه من بحوث ودراسات لم أجد أي رسالة علمية جامعة أو بحثاً كتب في هذا الموضوع، وبهذا العنوان، وهذا يتطلب أفراد هاتين المعاملتين بالبحث والدراسة المقارنة، ومحاولة إيجاد تطبيقات معاصرة لهما في الاقتصاد الإسلامي المعاصر، كما سيأتي بيانه خلال البحث.

وثمة أهمية بالغة لهذا الموضوع؛ حيث إن العُمَرَى والرُقْبَى معاملتان فقهيتان استفاد منهما المسلمون في القرون الماضية وعالجوا بهما مشاكل اقتصادية لعصرهم، ونحن في العصر الحاضر يمكننا أن نستفيد منهما في حل بعض المشاكل الاقتصادية المعاصرة في معاملات المصارف وشركات التكافل على وجه الخصوص، وما يمكن أن تسهما به في تنمية الاقتصاد الإسلامي المعاصر والتطوير وال عمران وبناء الحضارة بكل جوانبها لاسيما الاقتصادية؛ لما يمثلته الاقتصاد من عمود وعماد الحياة المعاصرة.

المبحث الأول

تعريف العُمري والرقبي ودليل مشروعيتهما وحكمهما

المطلب الأول: تعريف العُمري لغة واصطلاحاً:

العُمري لغة: بضم العين وسكون الميم وألف مقصورة، وحكى ضم الميم مع ضم أوله، وحكى فتح أوله مع السكون، وأصل العُمري مأخوذ من العمر، وهو أن يدفع الرجل إلى أخيه داراً فيقول له: هذه لك عمرك أو عمري، وسميت بذلك لأن الرجل في الجاهلية كان يعطي الرجل الدار، ويقول له: أعمرتك إياها، أي أجتها لك مدة عمرك وحياتك، فقليل لها عمري^(١).

وعرفها الجرجاني بأنها: "هبة شيء مدة عمر الموهوب له أو الواهب بشرط الاسترداد بعد موت الموهوب له مثل أن يقول داري لك عمري"^(٢). وفي التنزيل العزيز قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾^(٣)، يعني أسكنكم فيها وطلب منكم عمارتها مدة أعماركم، قال مجاهد: "ومعنى ﴿اسْتَعْمَرَكُمْ﴾ أعماركم من قوله: أعمار فلان فلاناً داره، فهي له عمري"^(٤)، وجاء في المعجم الوسيط: "العُمري: أن يقول مثلاً هذه الدار لك عمرك فإذا مت رجعت إلي، أو هي لك عمري فإذا مت رجعت إلى أهلي"^(٥).

العُمري اصطلاحاً: عرفها الفقهاء بتعريفات مختلفة، لا تبتعد في مضمونها عن

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور، بتحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، ١٩٨١م، دار المعارف، القاهرة، ج ٤، ص ٣١٠.

(٢) التعريفات، للجرجاني، ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٢٠٣.

(٣) سورة هو: آية ٦١.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، بتحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ١٩٦٤م، الجامع لأحكام القرآن/ دار الكتب المصرية، القاهرة، ج ٩، ص ٥٦.

(٥) المعجم الوسيط: تأليف نخبة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة برئاسة الدكتور/ إبراهيم أنيس، د. ت، دار الدعوة، القاهرة، ج ٢، ص ٦٢٧.

التعريف اللغوي. فقد عرّف الأحناف العُمَرَى بأنها: "تمليك شيء للحال لشخص آخر عمر أحدهما؛ فثبتت الهبة ويطل ما اقتضاه من شرط الرجوع"^(١). ونلاحظ في تعريف الأحناف للعُمَرَى، بأنه لا يجوز فيها التأقيت قياساً على البيع؛ لأنّ تأقيتها أو تأجيلها يؤدي إلى الغرر، أي إن الشرط الذي يتضمن العُمَرَى سواء أكان متعلق بحياة المعمر أو المعمر، فالشرط يلغو، ويثبت ملك الرقبة للموهوب له؛ لأن الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة، وهذا تصريح بأنها للموهوب له وحكمها حكم المؤبد لا ترجع إلى الواهب.

وعرّف المالكية العُمَرَى بأنها: "تمليك منفعة مدة حياة المعطي بغير عوض لإنشاء. فخرج تمليك الذوات ببيع أو هبة أو نحوهما، وخرج بقوله حياة المُعْطَى الوقف المؤبد وكذا المؤقت بأجل معلوم يرد عليه الوقف على زيد مدة حياته، وخرج بقوله بغير عوض ما إذا كانت بعوض فإجارة فاسدة، وبقوله إنشاء الحكم باستحقاق وحكمها النذب كالهبة والصدقة وهي من الأركان كالهبة وصيغتها أعمرتك وأسكتك"^(٢).

وعرّف الشافعية العُمَرَى بأنها: "تمليك شيء بلا عوض حياة المعمر له"، قال الإمام الشافعي: عندي في العُمَرَى: أن يقول الرجل داري هذه لك عمري أو حياتك أو جعلتها لك عمري أو رقي، ويدفعها إليه فهي ملك للمُعْمَرِ ثورث عنه إن مات"^(٣).

(١) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم الحنفي، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١٥، ص ٢٩٣، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأنهر، لشيخ زاده (عبد الرحمن بن محمد بن سليمان)، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٣، ص ٥٠٨.

(٢) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل، للشيخ عlish، د. ت، مكتبة النجّل، طرابلس، ج ٤، ص ١٠١، البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن التسولي، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ٤١٠، الإتيان والإحكام في شرح تحفة الحكام (المعروف بشرح ميارة)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي، ١٤٢٠هـ، دار المعرفة، بيروت، ج ٢، ص ١٦٠ - ١٦١.

(٣) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، د. ت، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٤٣٢، الحاوي الكبير، للماوردي، ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٧، ص ٥٣٩، مختصر المزني، للمزني، ١٩٩٨م، دار المعرفة، بيروت، ج ١، ص ١٣٤.

وعرفها الحنابلة بأنها: "تمليك شيء بلا عوض آخر عمر أحدهم"^(١). وعرفها الظاهرية بأن يقول: "هذه الدار، أو هذه الأرض، أو هذا الشيء عمري لك، أو قد أعمرتك إياها، أو هي لك عمرك أو قال: حياتك"^(٢).

المطلب الثاني: تعريف الرُقْبَى لغةً واصطلاحاً:

الرُقْبَى لغةً: بضم الراء وسكون القاف وفتح الموحدة مقصوراً، من المراقبة - وهي أن يعطيه عقاراً ونحوها فإن مات قبله رجعت إلى ورثته، وسميت بذلك لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه". قال ابن الأثير: "يقال: أرقبتُ فلاناً داراً فهو مرقبٌ وأنا مرقبٌ والرقوبُ كصبورٍ من النساء: المرأة التي تُراقب موت بعلمها ليموت فترثه"^(٣).

الرُقْبَى اصطلاحاً: لها تعريفات لا تبعد عن تعريف أهل اللغة؛ فاستعملت اللفظة بمعناها الاصطلاحي كما استعملت بمعناها اللغوي، فقد عرف الأحناف الرُقْبَى بأن: "يقول شخص لآخر أرقبتك هذه الدار أو هي لك حياتك على إن مت قبلي عادت لي وإن مت قبلك فهي لك ولعقبك"^(٤). وعرف المالكية الرُقْبَى بأن: "يقول رجل لآخر إن مت قبلي فإن دارك لي مضمومة لداري وإن مت قبلك فداري لك مضمومة لدارك"^(٥). وعرف الشافعية الرُقْبَى بأن: "يقول قد جعلت داري هذه لك رقبى، يعني:

(١) انظر: المغني، لابن قدامة، ١٩٩٧م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٨، ص ٢٥٦، الإنصاف في معرفة

الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للمرداوي، ١٤١٩هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٧، ص ١٠١.

(٢) المحلى بالآثار، لابن حزم الظاهري، بتحقيق: محمد منير الدمشقي، ١٣٥١هـ، المطبعة المنيرية، القاهرة، ج ٩، ص ١٦٤.

(٣) انظر: مختار الصحاح، للرازي، ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٢٥٧، المخصص، لابن سيده،

١٩٩٦م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٣، ص ٤٢٢، لسان العرب، لابن منظور، ج ٣، ص ١٧٠.

(٤) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، ١٩٨٦م، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ١١٧. جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، للأسيوطي (شس الدين محمد بن أحمد المنهاجي

الأسيوطي)، د. ت، ط ٢، دار الفكر، القاهرة، ص ٣١٢.

(٥) انظر: الشرح الكبير، للدردير، د. ت، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج ٤، ص ١٠٩.

إنك ترقبني وأرقبك، وإن مت قبلي رجعت إلي، وإن مت قبلك فالدار لك" (١). وعرف الحنابلة الرُقْبَى بأن: "يقول أرقبك هذه الدار، أو هي لك حياتك، على أنك إن مت قبلي عادت إلي، وإن مت قبلك فهي لك ولعقبك" (٢). وعرف الظاهرية الرُقْبَى بأن: "يقول هذه الدار، أو هذا الشيء رقبى لك، أو قد أرقبتكها" (٣).

المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة:

ثمة ألفاظ لها صلة بلفظي العُمَرَى والرُقْبَى كالوقف والهبة والعطية والمنيحة والعارية وبيائها على النحو الآتي:

الوقف: لغة: الحبس: يقال: وقفت الدابة تقف وقفاً ووقوفاً سكنت ووقفتها أنا يتعدى ولا يتعدى ووقفْتُ الدار وقفاً حبستها في سبيل الله (٤)، قال الله تعالى: ﴿وَقِفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ (٥).

والوقوف: خلاف الجلوس. قال امرؤ القيس (٦):

قفا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ (٧)

(١) انظر: الحارثي الكبير، للماوردي، ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٧، ص ٥٣٩.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٣٩٩.

(٣) انظر: المحلى لابن حزم، ج ٩، ص ١٦٤.

(٤) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، ط ٥، ١٩٢٢م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ج ٢، ص ٩٢٢.

(٥) سورة الصافات: آية ٢٤.

(٦) امرؤ القيس بن حجر بن عمرو بن الحرث بن حجر آكل المرار بن عمرو الكندي (توفي سنة ٨٠ قبل الهجرة) شاعر جاهلي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، مولده بنجد، كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر، صاحب إحدى المعلقات السبع المشهورة، وهي أفخرهن وأشهرها التي أولها: "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل".

انظر: البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، بتحقيق: علي شيري، ١٩٨٨م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٢، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٧) انظر: شرح المعلقات السبع، للزوزني (الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني)، ٢٠٠٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٣٥.

ووقفته أنا وكذا وقفنها وقفاً فعلت به ما وقف أو جعلتها تقف.

والوقف اصطلاحاً: له تعريفات مختلفة تبعاً لاختلاف الفقهاء في تحديد طبيعته وعينه، وليس مجال الدراسة الحالية الخوض في هذه التفصيلات الفقهية، وعلى ذلك ستأخذ الدراسة بتعريف شمس الدين الرملي من الشافعية الذي عرّف الوقف بأنه: "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود"^(١). أي حبس (الأصل) العين الموقوفة وإطلاق فوائد العين الموقوفة للجهة المعنية الموقوف عليها.

ويتبين من خلال تعريف الوقف والعُمري أن هناك صلة تشابه واختلاف، بينهما أما من حيث التشابه، كونهما يتضمنان حبس العين. أما في العُمري فهو أن يقول: جعلت داري هذه لك عمري، أو يقول: قد جعلتها لك عمرك، أو مدة حياتك، فيكون له مدة حياته وعمره، فإذا مات رجعت إلى المَعْمَرِ إن كان حياً، أو إلى وارثه إن كان ميتاً، وسميت عمري لتملكه إياها مدة عمره وحياته، وإذا مات رجعت إلى المَعْمَرِ^(٢)، فهي محبوسة بحياة المَعْمَرِ أو المَعْمَر. وتفترق مع الوقف من حيث التأقيت، ففي العُمري تكون منافع العين مرتبطة بالعمر، أما في الوقف فتكون مطلقة إلى الجهة الموقوف عليها.

الهبة: لغةً هي العطية الحالية من الأعواض والأغراض؛ فإذا كثرت سمي صاحبها وهَّاباً وهو من أبنية المبالغة، والهَّاب من صفات الله المنعم على العباد، والله تعالى الهَّاب الواهب وكل ما وهَّبَ لك من ولد وغيره فهو موهوب والهوب الرجل الكثير الهبات، قال ابن سيده: وهَّبَ لك الشيء يهبه وهباً ووهباً بالتحريك وهبةً. وقال المطرزي: الهبة هي التبرع بما ينفع الموهوب له يقال: وهب له مالا وهباً وهبةً

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي، ١٩٩٣م، ط ٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ٣٥٨.

(٢) الحاوي الكبير، للماوردي، ج ٧، ص ٥٣٩.

وموهبة، وقد يقال: وهبه مالا، ولا يقال: وهب منه، وعلى هذا قوله (وَهَبْتُ) نفسي منك صوابه: لك، ويسمى الموهوب هبة وموهبة، وقد يقال: وهبة والجمع هبات ومواهب^(١).

واصطلاحاً: جاءت تعريفات الفقهاء في باب الهبة بين معنيين: أحدهما: المعنى الأعم للهبة: فقد عرف الحنفية والمالكية والشافعية الهبة بأنها: تمليك العين بلا عوض^(٢) وجاء تعريف الهبة عند الحنابلة بأنها: تمليك في الحياة بلا عوض^(٣)، ومن خلال ما ذكرت من تعاريف الفقهاء يتبين، "أن العموم في هذا المعنى من جهة إغفال قصد المتبرع، فكل ما خرج مراداً به التملك، سواء أكان هذا التملك لعين أم منفعة أم دين فهو هبة بهذا المعنى"^(٤).

والمعنى الثاني: وهو المعنى الأخص للهبة: ويطلق على ما لا يقصد له بدل. والصلة بين الهبة والعُمَرَى والرُقْبَى، هو أن كل واحد من هذه المصطلحات، يتضمن تملكاً في الحياة بغير عوض، والفرق بينها أن الهبة: تمليك رقبة الموهوب مع منفعته، أما الرُقْبَى فهي: "إعطاء المنفعة لمدة أقصرهما عمراً"؛ لأن كل واحد منهما يرقب صاحبه، والعُمَرَى تمليك المنفعة مدة عمره، عند من يعتبر العُمَرَى تمليك منفعة^(٥).

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور، ج ٦، ص ٤٩٢٩، المغرب في ترتيب العرب، لأبي الفتح المطرزي، ١٩٧٩م، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاظمي، ج ٦، ص ١٢٧، مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب، ٢٠٠٣م، دار عالم الكتب، الرياض، ج ٨، ص ٣، المذهب لأبي إسحاق الشيرازي، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٣، ص ١٠٩.

(٣) المبدع شرح المقنع، لرهان الدين ابن مفلح، ٢٠٠٣م، دار عالم الكتب، الرياض، ج ٩، ص ٢٥٧.

(٤) انظر: مجلة البحوث الإسلامية، إصدار الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج ٧٣، ص ٩٢.

(٥) انظر: الذخيرة، للقرافي، ١٩٩٤م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج ٦، ص ٩٧. فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، لابن حجر العسقلاني، ٢٠٠١م، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، ج ٥، ص ٢٣٣.

العَطِيَّة: لغة: اسم لما يُعْطَى والجمع عطايا وأعطية وأعطيات، وأما المصدر فالإعطاء والاسم العطاء ويقال أيضاً على الشيء المعطى^(١).

واختلف الفقهاء في تعريف العطية اصطلاحاً: فقد عرفها بعض الفقهاء بتعريف الهبة، وسموا الهبة عطية، والعطية هبة، لكن تبين بعد التدقيق في أقوال الفقهاء بهذا الخصوص، أن هناك فرقاً بين العطية والهبة، والعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص، فالعطية أعم من الهبة، فعرف ابن عرفة العطية بقوله: هي تملك متمول، بغير عوض إنشاء. وبقوله تملك: تخرج الإباحة والعارية والإجازة ونحوها، وبقوله متمول خرج ما لا يتمول ويسعى الناس إلى تملكه، منفعة كان أو رقة كتمليك الإنكاح، ويخرج به أيضاً تملك الطلاق للزوجة أو لغيرها إذ الكل ليس بمتمول، وخرج بغير عوض البيع ونحوه من المعاوضات، وخرج بقوله إنشاء الحكم باستحقاق وارث يرثه لأنه لا إنشاء فيه، وإنما هو تقرير لما ثبت ويدخل فيها الهبة والصدقة والحبس والنحلة والعريّة وهي هبة الثمرة، والمنحة وهي هبة لبن الشاة، والهدية وهي معروفة، والإسكان وهو هبة منافع الدار مدة من الزمان كسنة، والعُمُرَى هي تملك المنفعة مدة عمره، والعارية وهي تملك منافع الدابة ونحوها بغير عوض، فإن كان بعوض فهو إجازة، والإرفاق وهو إعطاء منافع العقار. والرُقْبَى إعطاء المنفعة لمدة أقصرها عمراً^(٢).

المنيحة:

لغة: المنيحة بفتح الميم وكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفتح الحاء المهملة على وزن عزيمة، يقال منحته منحاً من باب نفع وضرب أي أعطيته، والاسم "المنحة بالكسر وهي الناقة والشاة ذات الدر تعار للنبها، ثم ترد إلى أهلها"، وجاء في المحصص لابن سيده أن المنيحة هي: الشاة الممنوحة والمنحة - منفعتك إياه بما تمنحه وكل ما

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور، ٤: ص ٣٠٠١.

(٢) انظر: كشف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي، ١٩٩٧م، عالم الكتب، بيروت، ج ٣، ص ٢٩٦. البهجة في

شرح التحفة، لأبي الحسن التسولي، ج ٢، ص ٣٩٣.

قُصِدَ به وجه شيء فقد مُنِحَ كما تمنح المرأة وجهها المرأة ومنه المنح للمستعار من القِداح^(١).

واصطلاحًا: ما يعطى من ناقة أو شاة وغيرها لينتفع بجلبها ووبرها زمنًا ثم يردها لصاحبها، قال القزاز: قيل: لا تكون المنيحة إلا ناقة أو شاة، وقال أبو عبيدة: المنيحة عند العرب على وجهين: أحدهما: أن يعطي الرجل صاحبه صلة فيكون له، والآخر: أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بجلبها ووبرها زمنًا ثم يردها. قلت: المنيحة في الأصل العطية من منح إذا أعطى، كذلك المنيحة، بالكسر^(٢).

أما الصلة بين المنيحة والعُمَرَى والرُقْبَى فهي: أن المنيحة خاصة بما يتولد من لبن الشاة أو البقرة أو الناقة والانتفاع منها، ثم ترد لصاحبها، أما العُمَرَى فتكون منفعتها مدة عمر المعمر أو المعمر، والرُقْبَى إعطاء المنفعة لمدة أقصرهما عمرًا.

العارية:

لغة: مأخوذة من عار الشيء يعير إذا ذهب وجاء، ومنه قيل للغلام الخفيف عيار لخفته في بطالته وكثرة ذهابه وبجيئه فيها، وقد جُورَ فيه التخفيف والتشديد، وجُعِلَ التشديد أعلى، والعارية مشتقة من التعاور: التناوب فكأنه يجعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه على أن تعود النوبة إليه بالاسترداد متى شاء^(٣)، ومنه قول الشاعر:

وجدنا في كتابِ بني تميم أحقُّ الخليلِ بالرَّكْضِ المِعَارِ^(٤)

(١) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، ج ٢، ص ٧٩٨، المخصص لابن سيدة، ج ٣، ص ٤٢٢.

(٢) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١٣، ص ٢٦٢، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني، ٢٠٠٥م، دار ابن القيم، الرياض، ج ٧، ص ١٧٧، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ٢٠٠٣م، مكتبة الرشد، الرياض، ج ٧، ص ١، شرح سنن أبي داود للعيني، ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض، ج ٦، ص ٤٣٤.

(٣) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، للأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر المروزي الأزهرري)، ١٣٩٩هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ص ٣٣٨. خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، للقسطنطيني (علي ابن بالي)، ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٣٢.

(٤) الكتاب، لسيبويه (أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه)، ١٩٨٣م، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ج ٣، ص ٣٢٧.

أما العارية اصطلاحاً: فهي إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه. وقيل: هي إباحة الانتفاع بعين من أعيان المال^(١). والصلة بين العُمَرَى والرُقْبَى وبين العارية هو إباحة الانتفاع بالعين، غير أن العارية مملوكة لصاحبها فتد إليه سواء قبض المستعير العين أم لم يقبض، وأما العُمَرَى فمقيّدة بالعمر، وأما الرُقْبَى فتتوقف بمراقبة موت أحدهما.

المطلب الرابع: دليل مشروعية العُمَرَى والرُقْبَى

قد وردت أحاديث كثيرة في مشروعية العُمَرَى والرُقْبَى، ولكنها سأكتفي بذكر ما جاء في الصحيحين، وكذلك وردت آثار كثيرة حول مشروعيتها، وبيان ذلك فيما هو آت: قد ورد في الصحيحين - وغيرهما - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "العُمَرَى جائزة"^(٢).

وهذا الحديث يدل على اعتبار العُمَرَى وثبوتها، وأنه لا مانع منها، وهو من الأحاديث المطلقة. قال القاضي^(٣): "قوله جائزة أي: نافذة ماضية لمن أعمر له"^(٤). وثمة أحاديث وردت تفيد أن النبي ﷺ حكم بالعُمَرَى والرُقْبَى مما يدل على صحتها ومشروعيتها، أما العُمَرَى فصورها أن يقول شخص لآخر: أعمرتك داري هذه عمري

(١) المبسوط، للسرخسي، ١٩٩٣م، دار المعرفة، بيروت، ج ١١، ص ١٣٣، حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، للجمل، د. ت، دار الفكر، بيروت، ج ٧، ص ١١.

(٢) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب ما قيل في العمرى والرقي، حديث رقم ٣٦٢٥، ج ٩، ص ٤٩٦، طبعة بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٩٨٨م، صحيح مسلم، كتاب الهبة، باب العمرى، حديث رقم ٤٢٨٩، ج ٥، ص ٦٩، طبعة دار الجيل، بيروت، د. ت.

(٣) القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد البغدادي، الحنبلي، ابن الفراء، صاحب التعليقة الكبرى، والتصانيف المقيّدة في المذهب، ولد في أول سنة ثمانين وثلاث مائة. وأملى عدة مجالس. حدث عنه: الخطيب، وأبو الخطاب الكلوزاني، وأبو الوفاء بن عقيل، وأبو غالب بن البناء وغيرهم توفي سنة اثنتين وأربع مائة. (انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١٨، ص ٨٩-٩٠).

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشر النذير، للمناوي (محمد عبد الرؤوف المناوي)، ١٩٩٤م، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٥١٧.

أو عمرك أو حياتك، أما الرُقْبَى فهي أن يقول: جعلت داري لك رقي؛ فإن مت قبلي عادت إليّ، وإن مت قبلك فهي لك، فتكون العين في هذه الصور ملكاً للمُعَمَّر له ولعقبه، وأما لا ترجع "للمُعَمَّر وعقبه مطلقاً سواء أذكر العقب أم لم يذكر؛ لأنه إنما وهب الرقبة"^(١)، وكذلك إذا جعلها له ولعقبه فمات المجعول له؛ فهي له ولورثته؛ فإنهم يرثون العين الموهوبة، وأما تباع في قضاء دينه، وتنفذ فيها وصاياه إذا أوصى منها بشيء، كما في الأحاديث الآتية:

فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: "قضى فيمن أَعَمَّرَ عمرى له ولعقبه فهي له بتلة"^(٢) لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنياً، قال أبو سلمة: لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث فقطعت الموارث شرطه"^(٣). ولفظ حديث ابن أبي فديك في رواية عبيد الله: "من أَعَمَّرَ عمرى فهي له ولعقبه بتلاً ليس للمعطي فيها شرط ولا شيء"^(٤).
فيدل الحديث بلفظه أنه إذا ذكرت الموارث في العُمَرَى فإن شرط الرجوع إلى الواهب يبطل وتصبح ملكاً تاماً للموهوب له ولورثته.

وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "العُمَرَى جائزة لأهلها والرُقْبَى جائزة لأهلها"^(٥).

وثمة أحاديث كثيرة وردت بروايات مختلفة في العُمَرَى والرُقْبَى، ويتبين مما تقدم ذكره من روايات - وغيره كثير - من أحاديث العُمَرَى أن لها أحكاماً مختلفة بحسب الإطلاق والتقييد:

(١) السابق: ج ٤، ص ٥١٦.

(٢) بتلة: البتل القطع، بتله، يبتله: إذا قطعه، المعنى: أنه يملكها ملكاً لا يتطرق إليه نقض. ثنيا: الثنيا: الرجوع، أي: ليس للمعطي أن يرجع فيها. (انظر: لسان العرب لابن منظور، ج ١، ص ٥١٧).

(٣) حديث صحيح: أخرجه مسلم، باب العمرى، حديث رقم ٤٢٧٩، ج ٥، ص ٦٨.

(٤) أخرجه البيهقي، في السنن الكبرى، كتاب الهبات، باب العمرى، حديث رقم ١٢٣١٩، ج ٦، ص ١٧٢.

(٥) أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن، سنن الترمذي، باب العمرى، حديث رقم ١٣٥٠، ج ٣، ص ٦٣٣، وأخرجه البيهقي، كتاب الهبات، باب العمرى، حديث رقم ١٢٣٤٣، ج ٦، ص ١٧٦.

أولاً: أن يطلق بأن يعمرها مدة حياته ولا يشترط الرجوع إليه ولا التأييد كأن يقول: أعمرتك هذه الدار، فذهب أكثر الفقهاء إلى أن العين تكون ملكاً تاماً للمُعمر ولعقبه، لقوله ﷺ: "من أعمر شيئاً فهو له حياته وبعد موته". وقال جماعة من العلماء: إن لم يذكر فيها ولعقبك رجعت إلى المعمر بعد موت المعمر واحتجوا لقولهم بما روى جابر بن عبد الله ﷺ: ما قال: "إنما العُمري التي أجازها رسول الله ﷺ: أن يقول: هي لك ولعقبك فأما إذا قال: هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها"^(١).

ثانياً: أن يصرح بأنها له ولعقبه من بعده فإنها تكون ملكاً تاماً للمُعمر ولورثته من بعد موته ويكون حكم العين الموهوبة حكم الهبة من حيث التأييد في الملك وأنما لا ترجع إلى الواهب أبداً، وهذا محل اتفاق بين العلماء؛ لقوله ﷺ: "أما رجل أعمر رجلاً عمرى له ولعقبه فقال قد أعطيتكها وعقبك ما بقي منكم احد فإنها لمن أعطيتها وإنما لا ترجع إلى صاحبها من أجل أنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث".

ثالثاً: أن يشترط المعمر الرجوع فيها بعد موت أحدهما، بأن يقول داري هذه لك عمرى ما عشت فإذا مت رجعت إليّ. فاختلف العلماء في هذه الصورة ف قيل إنها تصح، لكن الشرط فاسد ويلغو ولا ترجع للواهب واستدلوا بفساد الشرط بقوله ﷺ: "كل شرط ليس في كتاب الله ﷻ فهو مردود وإن اشترطوا مائة مرة"^(٢)، وقال جماعة من العلماء بأنها تصح وترجع العين للواهب لقوله ﷺ: "المسلمون على شروطهم"^(٣).

والرأي الراجح ما ذهب إليه جماعة من أهل العلم بأنها تصح مع وجود الشرط وترجع العين للواهب ولورثته بعد موته لدلالة الحديث على تملك المنافع في مدة محدودة تنتهي بموت المعمر واشترطه رجوعها يجعلها عارية تعود إلى صاحبها إن مات

(١) أخرجه مسلم، باب العمرى، حديث رقم ٤٢٧٨، ج ٥، ص ٦٨.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث رقم ٢٥٥٤٣، ج ٦، ص ١٨٣. قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.

(٣) أخرجه البيهقي، كتاب الهبات، باب العمرى، حديث رقم ١١٧٦١، ج ٦، ص ٧٩.

المعمر، وإمكانية الجمع والتوفيق بين الأحاديث، والله أعلم.

أما الرُقْبَى فقد ذهب بعض أهل العلم أن الرُقْبَى جائزة مثل العُمَرَى، وأما النهي الوارد في بعض الأحاديث فحمل على الكراهة والإرشاد والإعلام لهم أنكم إن أرقبتم شيئاً فيعد الشيء للمرقب ولم يعد لكم منه شيء؛ لأنهم في الجاهلية كانوا يعمرون ويرقبون ويرجع ما عمروه وأرقبوه إليهم بعد انتفاء الشرط، فجاء الشرع فصحح العقد وأبطل الشرط؛ لأن رجوع العين المرقبة أشبه الرجوع في الهبة، وقال البعض الآخر بطلانها لأخذهم بظاهر أحاديث النهي المذكورة، ومنها قوله ﷺ: "لا تحل الرُقْبَى فمن أرقب رقبى فهو بسبيل ميراث"^(١).

الرأي الراجح في العُمَرَى والرُقْبَى:

من خلال بيان أقوال العلماء في المسائل المتعلقة بالعُمَرَى والرُقْبَى تبين لي أن أرحح الأقوال في مدى مشروعية العُمَرَى والرُقْبَى هو الجواز، وذلك لقوة الأدلة التي استدل بها أصحاب هذا القول من أحاديث ثبتت عن النبي ﷺ - وورد عن الصحابة والتابعين آثار كثيرة تدل على هذا الجواز، وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وابن حزم وطائفة من الظاهرية، ولكن في الرُقْبَى ذهب أبو حنيفة ومالك ورواية عن أحمد وأصحاب الحديث وداود الظاهري وطائفة من الظاهرية إلى بطلانها استدلالاً بالأحاديث الواردة في النهي عنها، والصحيح هو القول بجوازها، وأن النهي الوارد إنما ورد على وجه الإعلام والإرشاد، وسياق الأحاديث الواردة يدل على هذا^(٢).

وأما حكم العُمَرَى والرُقْبَى فالراجح أنه إذا أطلق القول أو قيده بالعمر أو بالعقب

(١) أخرجه النسائي، كتاب العمري، حديث رقم ٦٥٠٩، ج ٦، ص ١٨٧.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي، ج ١٢، ص ١٥٨، بدائع الصنائع للكاساني، ج ٦، ص ١١٧، مواهب الجليل شرح مختصر خليل للخطاب، ج ٨، ص ٢١-٢٣، الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد السر القرطبي، ج ٢: ١٠٢١-١٠٢٢، الإمام الشافعي، ج ٨، ص ٥٩٢، المجموع للنووي، ج ١٥، ص ٣٩٦، مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني، ج ٤، ص ١٩٩-٢٠٠، المغنى لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨٥-٢٨٩، المحلى لابن حزم الظاهري، ج ٩، ص ١٦٤-١٦٧.

فحكم العين المعمرة أو المرقبة تكون ملكاً تاماً له ولعقبه لا ترجع إلى الواهب أبداً، وأن التملك فيها يتوجه إلى الرقبة فيكون حكمها حكم الهبة، وهو قول علي، وابن عباس، وابن عمر، وأحد أقوال جابر بن عبد الله، وقول معاوية، وزيد بن ثابت من الصحابة، وقال به شريح، وقتادة، وعطاء بن أبي رباح، وإسحاق، والثوري، وطاووس، ومجاهد، وإبراهيم النخعي من التابعين، وهو قول الحنفية، وقول الشافعي في الجديد وهو الأظهر في المذهب، وهو رواية عن أحمد والمذهب عند الحنابلة، وقال به ابن حزم الظاهري وطائفة من الظاهرية^(١).

وأما إذا اشترط رجوع العين المعمرة بعد انتهاء مدة الإعمار فالراجح أنها ترجع إلى الم عمر، ويكون حكمها حكم العارية في رجوع العين إلى المعير، والتمليك فيها يتوجه إلى المنفعة، عملاً بالشرط؛ لما ورد عن النبي ﷺ من أن المسلمين على شروطهم، وقد ذهب إلى هذا القول جابر بن عبد الله، والزهرري، وهو قول المالكية، ومذهب الشافعي في القديم، ورواية عن الإمام أحمد.

وأما حكم الرقبي فالراجح في جميع صورها أنها تكون ملكاً للمرقب ولورثته لا ترجع للمرقب أبداً، والتمليك فيها يتوجه إلى الرقبة، وحكمها حكم الهبة في عدم رجوع العين إلى الواهب لورود النصوص الدالة على ذلك، وقد ذهب إلى هذا علي، وابن عباس، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، ومعاوية، وزيد بن ثابت من الصحابة، وشريح، وقتادة، وعطاء بن أبي رباح، وإسحاق، والثوري، وطاووس، ومجاهد، وإبراهيم النخعي من التابعين، وهو قول أبو يوسف من الحنفية، وقال به أصحاب مالك، وقول الشافعية، والأظهر في مذهب الحنابلة، وقال به ابن حزم وطائفة من الظاهرية^(٢).

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) انظر: المبسوط للرخسي، ج ١٢، ص ١٥٨، بدائع الصنائع للكاساني، ج ٦، ص ١١٧، مواهب الجليل شرح مختصر خليل للخطاب، ج ٨، ص ٢١-٢٣، الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر القسري، ج ٢: ١٠٢١-١٠٢٢، الشافعي، ج ٨، ص ٥٩٢، المجموع للنووي، ج ١٥، ص ٣٩٦، مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني، ج ٤، ص ١٩٩-٢٠٠، المغنى لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨٥-٢٨٩، المحلى لابن حزم الظاهري، ج ٩، ص ١٦٤-١٦٧.

وأما الآثار المرتبة على العُمَرَى والرُقْبَى، فالراجح انتقال الملك التام من المعير والمربق إلى المعمر والمربق عند قبض العين المعمرة المرقبة، وتكون له ملكاً تاماً، وإبطال شرط الرجوع فيهما، وحرمة رجوع العين إلى الواهب أبداً، إلا في العُمَرَى إذا اشترط رجوع العين بعد انتهاء مدة الإعمار فترجع ويكون حكمها حكم العارية.

وأما الأشياء التي تصح فيها العُمَرَى والرُقْبَى، فالراجح أنهما يصحان في العقار والثياب والحيوان، وذهب إلى هذا القول الحنفية، والمالكية والشافعية والحنابلة وابن حزم الظاهري وطائفة من الظاهرية، إلا أن أبو حنيفة ومحمد بن الحسن الشيباني، ومالك، لا يرون صحة إرقاب هذه الأشياء، وذلك لبطلان الرُقْبَى عندهم، وأما من يعمر الجارية، فالصحيح عدم وطأها وليس هذا لعدم الملك فيها، ولكن على طريق الورع لكون الوطئ استباحة فرج وهو قول الإمام أحمد.

وأما حكم التعليق بالشرط في العُمَرَى والرُقْبَى فالراجح أن العقد يصح ويطل الشرط سواء أطلق القول فيهما أم قيده بالعمر أو ذكر العقب، لدلالة الأحاديث على أنه إذا أطلق القول أو ذكر العقب أن العين تكون ملكاً للموهب له ولعقبه، وذهب إلى هذا الحنفية، والشافعي في الجديد، والأظهر في مذهب الحنابلة، وابن حزم الظاهري وجماعة من الظاهرية.

وأما حكم الشرط إذا اشترط المعير في العُمَرَى رجوعها بعد انتهاء مدة الإعمار فالراجح صحة العقد مع الشرط لما أُثِرَ عن النبي ﷺ أنه إذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها، وأن المسلمين على شروطهم، ويكون حكمها حكم العارية في توجيه التملك إلى المنفعة ورجوع العين إلى المعير، وذهب إلى هذا القول جابر بن عبد الله، والزهري، وهو قول المالكية وقول الشافعي في القديم، ورواية عن أحمد. والله أعلم^(١).

(١) انظر: المصادر السابقة.

المبحث الثاني

المقارنة بين العُمري والرُقبي وبعض المعاملات المعاصرة

وما يمكن أن يترتب عليهما من تطبيقات فقهية ومدى الاستفادة منهما في هذا المبحث سوف أوضح أوجه الاتفاق والاختلاف بين العُمري والرُقبي من جهة، وبين المراجعة للآمر بالشراء، وبيع التقسيط، والإجارة المنتهية بالتملك، والوقف، والهبة من جهة أخرى، وبيان كيفية الاستفادة من العُمري والرُقبي في المعاملات المعاصرة في ضوء هذه المقارنة.

المطلب الأول: المقارنة بين العُمري والرُقبي وبيع المراجعة للآمر بالشراء
تعريف المراجعة:

المراجعة في اللغة مأخوذة من الربح وهو النماء والزيادة الحاصلة في المبيعة: والعرب تقول ربحت تجارتك إذا ربح صاحبها فيها وتجارة رابحة يربح فيها^(١)، قال الله تعالى: ﴿فَمَا رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾^(٢).

وللمراجعة في اصطلاح الفقهاء المتقدمين تعاريف كثيرة كلها تعني الزيادة على رأس المال وهي: "نقل ما ملكه بالعقد الأول، بالثمن الأول مع زيادة ربح"^(٣)
تعريف بيع المراجعة للآمر بالشراء:

هذه الصيغة اصطلاح حديث شاع استعماله في المصارف الإسلامية، وقد عرفه العلماء المعاصرون بعدة تعريفات منها: "أن يتقدم الراغب في شراء سلعة إلى المصرف؛ لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقداً، ولأن البائع لا يبيعها له إلى أجل، إما لعدم مزاولته للبيوع الموجلة أو لعدم معرفته بالمشتري أو لحاجته إلى المال النقدي فيشتريها

(١) لسان العرب، ابن منظور، ٢: ٤٤٢.

(٢) القرآن الكريم، البقرة ٢: ١٥.

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، (١٤٠٤-١٤٢٧هـ)، ٣٦:

المصرف بضمن نقدي ويبيعها إلى عميله بضمن مؤجل أعلى" (١).

ويتبين مما سبق أن بيع المراجعة عند المتقدمين تختلف عن بيع المراجعة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية، فالعقد عند المتقدمين ثنائي يتكون من متعاقدين وهما: الأمر بالشراء والبائع. وأما بيع المراجعة للآمر بالشراء فالعقد ثلاثي أي يتكون من ثلاثة متعاقدين وهم: الأمر بالشراء، والمأمور وهو المصرف الإسلامي، والبائع.

صور المراجعة للآمر بالشراء:

تتعامل المصارف الإسلامية في بيع المراجعة للآمر بالشراء بصور عديدة، أشهرها ما يلي:

الصورة الأولى: وتبني على التواعد غير الملزم بين الطرفين مع عدم ذكر مسبق لمقدار الربح، وهي: أن يرغب العميل بشراء سلعة بعينها فيذهب إلى المصرف، ويقول: اشتروا هذه البضاعة لأنفسكم ولي رغبة بشرائها بضمن مؤجل أو معجل بربح، أو سأربحكم فيها.

الصورة الثانية: وتبني على التواعد غير الملزم بين الطرفين، مع ذكر مقدار ما سيبدله من ربح. وهي: أن يرغب العميل بشراء سلعة معينة ذاتها أو جنسها، فيذهب إلى المصرف ويقول: اشتروا هذه السلعة لأنفسكم، ولي رغبة بشرائها بضمن مؤجل أو معجل، وسأربحكم زيادة عن رأس المال (٢).

الصورة الثالثة: وهي أشهرها استعمالاً وأكثرها تداولاً من الصور الأخرى، وصورها الشيخ القرضاوي بأن زياداً من الناس ذهب: "إلى المصرف الإسلامي وقال له: أنا صاحب مستشفى لعلاج أمراض القلب، وأريد شراء أجهزة حديثة متطورة لإجراء العمليات الجراحية القلبية، من الشركة الفلانية بألمانيا أو الولايات المتحدة.

(١) بيع المراجعة للآمر بالشراء، عفانة، حسام الدين بن موسى، ٢٠٠٠م، فلسطين، الخليل: مكتبة دنديس، ص ٢٩.

(٢) فقه النوازل، أبو زيد بكر بن عبد الله، ١٩٩٦م، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢: ٧٩.

وليس معي الآن ثمنها، أو معي جزء منه ولا أريد أن ألبأ إلى البنوك الربوية لأستلف عن طريقها ما أريد أن أدفع الفائدة المقررة المحرمة. فهل يستطيع المصرف الإسلامي أن يساعدني في هذا الأمر دون أن أتورط في الربا؟ هل يستطيع المصرف أن يشتري لي ما أريد بربح معقول على أن أدفع له الثمن بعد مدة محددة، فأستفيد بتشغيل مستشفائي، ويستفيد بتشغيل ماله، ويستفيد المجتمع من وراء ذلك التعاون؟ قال مسئول المصرف: نعم يستطيع المصرف أن يشتري لك هذه الأجهزة بالمواصفات التي تحددها، ومن الجهة التي تعينها، على أن تربح فيها مقداراً معيناً أو نسبة معينة وتدفع في الأجل المحدد، ولكن البيع لا ينعقد إلا بعد أن يشتري المصرف الأجهزة المذكورة ويجوزها بالفعل بنفسه أو عن طريق وكيله حتى يكون البيع لما ملكه بالفعل. فكل ما بين المصرف وبينك الآن تواعد على البيع بعد تملك السلعة وحيازتها. قال العميل: المصرف إذاً هو المسئول عن شراء الأجهزة المطلوبة ودفع ثمنها ونقلها وشحنها وتحمل مخاطرها، فإذا هلكت هلكت على ضمانه وتحت مسؤوليته، وإذا ظهر فيها عيب بعد تسلمها يتحمل تبعية الرد بالعيب. كما هو مقرر شرعاً. قال المسئول: نعم بكل تأكيد. ولكن الذي يخشاه المصرف أن يحقق رغبتك ويحيلك إلى طلبك بشراء الأجهزة المطلوبة، فإذا تم شراؤها وإحضارها، أخلفت وعدك معه. وهنا قد لا يجد المصرف من يشتري هذه السلعة منه لندرة من يحتاج إليها، أو قد لا يبيعها إلا بعد مدة طويلة، وفي هذا تعطيل للمال، وإضرار بالمساهمين والمستثمرين الذين اتتمنوا إدارة المصرف على حسن تسييرها لأموالهم. قال العميل صاحب المستشفى: إن المسلم إذا وعد لم يخلف، وأنا مستعد أن أكتب على نفسي تعهداً بشراء الأجهزة بعد حضورها بالثمن المتفق عليه، الذي هو ثمن الشراء مع المصاريف والربح المسمى مقداراً أو نسبة كما أرى مستعد لتحمل نتيجة النكول عن وعدي. ولكن ما يضمن لي ألا يرجع المصرف عن وعده إذا ظهر له عميل يعطيه أكثر، أو غلت السلعة المطلوبة في السوق غلاءً بيناً؟ قال المسئول: المصرف أيضاً

ملتزم بوعده. ومستعد لكتابة تعهد بهذا وتحمل نتيجة أي نكون منه. قال العميل: اتفقنا. قال المسئول: إذاً نستطيع أن نوقع بيننا على هذا، في صورة طلب رغبة وواعد منك بشراء المطلوب، وواعد من المصرف بالبيع، فإذا تملك المصرف السلعة وحازها وقعنا عقدًا آخر بالبيع على أساس الاتفاق السابق^(١).

يتبين من هذه الصورة أنها تختلف عن الصور السابقة بأنها تقوم على أساس إلزام الطرفين الأمر بالشراء والمأمور - وهو المصرف الإسلامي - على الوفاء بالوعد وبخلافه يتحمل أي منهما نتائج النكول بالوعد.

أوجه التشابه والاختلاف بين العُمَرَى والرُقْبَى وبيع المراجعة للأمر بالشراء

أما أوجه التشابه بين العُمَرَى والرُقْبَى والمراجعة للأمر بالشراء فهي:

- ١- كونهما من المعاملات المشروعة على الراجح من أقوال أهل العلم.
- ٢- التعامل في العُمَرَى والرُقْبَى يؤول إلى تملك العين المعمرة والمرقبة إلى المعمر والمرقب بعد القبض وتكون ملكاً له ولورثته والتمليك يتوجه إلى الرقبة فيهما في حالة الإطلاق أو التقييد في الصيغة ماعدا إذا اشترط رجوع العين بعد انتفاء الشرط عندها فيكون التملك متوجهاً إلى المنفعة. وأما في المراجعة للأمر بالشراء فكذلك يتملك الأمر بالشراء العين بعد توفر الشروط وانتفاء الموانع والقبض من قبل الأمر وتكون ملكاً دائماً له ولورثته عندما يتوجه التملك إلى المبيع.

- ٣- تشابه العُمَرَى والرُقْبَى والمراجعة للأمر بالشراء من ناحية أركان العقد حيث تتضمن كلاهما الصيغة والشيء المعقود عليه والعاقدين في إحدى صور بيع المراجعة للأمر بالشراء.

(١) بيع المراجعة للأمر بالشراء، القرضاوي، ١٩٩٥م، ص ٢٥-٢٦. وانظر أيضاً: الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، إرشيد محمود عبد الكريم أحمد، ٢٠٠٧م، عمان: دار النفائس، ص ٨٠-٨٢.

٤- تتضمن العُمَرَى والرُقْبَى والمراجعة للآمر بالشراء فترة زمنية لحين تملك الشيء المعقود عليه.

أما أوجه الاختلاف بين العُمَرَى والرُقْبَى وبيع المراجعة للآمر بالشراء:

١- بيع المراجعة للآمر بالشراء يتكون من ثلاثة متعاقدين ليتم إبرام العقد في غالب صورته، وهو الأمر بالشراء، والمأمور وهو المصرف الإسلامي، والبائع بخلاف العُمَرَى والرُقْبَى فإنهما يتكونان من متعاقدين وهما الطرف الأول المعمر أو المرقب والطرف الثاني المعمر أو المرقب له.

٢- يكون في العُمَرَى والرُقْبَى عقد واحد بين المعمر أو المرقب وبين المعمر أو المرقب له، وأما في عقد المراجعة للآمر بالشراء فإنه يتكون من عقدين: الأول: عقد بين المصرف الإسلامي والبائع يتم خلاله شراء الشيء المتفق عليه بين الأمر بالشراء والمأمور وهو المصرف الإسلامي. والثاني: عقد بيع بين الأمر بالشراء والمصرف الإسلامي يتضمن تملك المعقود عليه للآمر بالشراء بناءً على الوعد المسبق بالشراء.

٣- بيع المراجعة للآمر بالشراء يشترط فيه عوض، بينما العُمَرَى والرُقْبَى لا يتضمن في عقديهما ذلك لأحدهما من عقود التبرعات.

٤- العُمَرَى إذا اشترط فيها المعمر رجوع العين بعد انتهاء مدة الإعمار فإن العين ترجع إليه ويتوجه التملك إلى المنفعة لا إلى رقة العين كالعارية، وأما في بيع المراجعة للآمر بالشراء ففي جميع صورها تكون العين ملكاً تاماً للآمر بالشراء عند توفر الشروط وانتفاء الموانع وقبض الشيء المعقود عليه.

كيفية الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار بيع المراجعة للآمر بالشراء:

إن بيع المراجعة للآمر بالشراء من المصطلحات الحديثة، والتي شاع التعامل به في المصارف الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتبر بديلاً شرعياً بضوابطه عن

التعاملات التي تقوم بها البنوك الربوية، وقد أدى التعامل ببيع المراجعة للآمر بالشراء إلى تنمية القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية، وعلى ضوء هذه الاستفادة من بيع المراجعة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية؛ فمن الممكن الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في مجال المصارف الإسلامية وشركات التكافل كأن تقوم المصارف التي تتعامل ببيع المراجعة للآمر بالشراء بمنح عملائها وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود بإعمارهم شققاً سكنية، وتكون ملكاً دائماً لهم ولورثتهم كالمطبخ، أو إعمارهم شققاً أو أراضٍ أو أي شيء آخر لفترة محدودة؛ كأن يشترط المصرف رجوع العين المعمرة بعد موت عملائه؛ فتكون كالعارية، أو تقوم بهذه التصرفات شركات التكافل الاجتماعي بصرفها للمستحقين من الأرمال والأيتام وغير ذلك، والغرض منها هو من باب التيسير ورفع الحرج عن القاصرين والمحتاجين، وهذه العملية تساعد العملاء وتشجعهم للتعامل بالتعاملات المصرفية الإسلامية مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد والاستغناء عن التعاملات الربوية في المصارف التقليدية.

هذا بشكل عام، وأما على وجه الخصوص في إطار بيع المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء، وذلك في حالة وفاة الأمر، وقد تم إبرام العقد، ودفع الثمن كلياً أو جزئياً، وقبل تسلمه للمبيع، سواء أكان البيع بالوعد الملزم أو بغير إلزام، وقد أصبح المبيع شرعاً وقانوناً في ملك الأمر؛ فماذا يمكن للمصرف أن يتصرف في هذا المبيع؟ وبناءً على ما جاء في قرار المجلس الشرعي الاستشاري أو الهيئة الشرعية الاستشارية هيئة الأوراق المالية الماليزية ونصه:

"The (SAC) at its 44th meeting on 15 January 2003, passed a resolution to accept the use of hibah ruqba principle as the Shariah basis in implementing the hibah declaration forms for transactions involving joint unit trust fund accounts, especially for Muslim account holders.

Studies on hibah umra and ruqba were conducted with the intention of finding a solution to the possible emergence of dispute when one of the account holders of the joint account dies. According to the normal practice of unit trust

funds, when one of the account holders dies, the other living person is entitled to the whole amount in the said fund. This practice is passed on the "survivorship" method⁽¹⁾.

وترجمته: أن المجلس الشرعي الاستشاري أو الهيئة الشرعية الاستشارية لهيئة الأوراق المالية قررت في اجتماعها الرابع والأربعين في يوم الخامس عشر من يناير لعام ٢٠٠٣ الموافقة على استخدام مبدأ هبة الرقبي أساساً شرعياً في النموذج (استمارة)، لتنفيذ إعلان الهبة في التعاملات التي تتضمن حسابات صناديق شركة الائتمان المشتركة للوحدات الخاصة بأصحاب الحسابات المسلمين. وأجريت عدة دراسات عن هبة العُمري والرقبي من أجل إيجاد حل لإشكالية محتملة، ألا وهي قيام نزاع على الأموال المودعة في حساب مشترك بين شريكين إذا توفي أحدهما. وكما هي العادة، فإن الحل في هذه الحالة هو أن تؤول الأموال إلى الشريك الباقي على قيد الحياة كما هو منصوص عليه. وتستند هذه الممارسة على طريقة "البقاء على قيد الحياة".

وهذا القرار جاء بخصوص تصرف المصرف في نصيب العميل المتوفى في الحسابات الاستثمارية المشتركة، وأنه يطلب من العميل مسبقاً وعند التعاقد معه بأن يهب هبة رقبى لنصيبه لشخص معين، وفي حالة الوفاة ينتقل نصيب وحصة العميل المتوفى إلى المرقب له، وفي بيع المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وقياساً على هذا التخريج يمكن للمأمور. المصرف أو غيره. أن يطلب من الأمر أن يهب المبيع لشخص معين هبة رقبى وذلك في حالة وفاته قبل تسلم المبيع.

وتعامل المصرف بصيغة العُمري والرقبي مع شخص معين في هذه الحالة أفضل له من التعامل مع عدد كبير من ورثة الأمر؛ ولأن الورثة من المحتمل أن لا يتفقوا فيما بينهم، والمصرف يحتاج لإنهاء العقد بأسرع الأوقات، وبأقل الأضرار، مع حرصه على عدم الدخول في منازعات ومحاكمات قضائية قد تضر بالمصرف هو في غنى عنها.

(1) Securities Commission. 2006. Resolutions of the Securities Commission Shariah Advisory Council. Kuala Lumpur. Malaysia. Second Edition, Page 129.

المطلب الثاني: المقارنة بين العُمَرَى والرُقَى وبيع التقسيط

تعريف بيع التقسيط: التقسيط في اللغة يطلق على عدة معانٍ وهي:

- ١- التقثير: يقال: قسط على عياله النفقة، إذا قَترها عليهم.
- ٢- التفريق: يقال: قسط الخراج عليهم، وقسط المال بينهم.
- ٣- الاقتسام بالتسوية: قال الليث: يقال: تقسطوا الشيء بينهم، أي اقتسموه بالتسوية. وفي العباب: على القسط والعدل. وفي اللسان: تقسموه، على العدل والسواء.

٤- الحصة والنصيب، يقال: تقسطنا الشيء بيننا^(١).

من خلال ما ذكر من معاني التقسيط في اللغة يتبين أن هذه التسميات تشترك في معنى واحد وهو جعل الشيء منجماً، سواء أكان الهدف منه التقثير أم التفريق أم الاقتسام بالتسوية أم الحصة والنصيب.

بيع التقسيط في الاصطلاح:

لم يرد عن الفقهاء تخصيص كتاب أو باب في كتبهم عن بيع التقسيط، لكنهم ذكروه في ثنايا مواضعهم الرئيسية، وبعد بيع التقسيط نوعاً من البيع المؤجل، ولكن الثمن في هذا البيع يكون منجماً على شكل أقساط متعددة، ولكل قسط أجل معلوم متفق عليه، وقد عرفه العلماء المعاصرون بعدة تعريفات منها: "مبادلة أو بيع ناجز، يتم فيه تسليم المبيع في الحال ويؤجل وفاء الثمن أو تسديده، كله أو بعضه، إلى آجال معلومة في المستقبل، وفي الغالب كونها شهرية في السلع المنزلية، نصف سنوية، أو كل ثلاثة أشهر، أو كل سنة، في وسائل النقل الخاصة أو العامة"^(٢).

(١) الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، للفارابي. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ١٩٨٧م، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ٣: ١١٥٢.

(٢) بيع التقسيط، للشيخ وهبة الزحيلي، ١٩٩٨م، منظمة المؤتمر الإسلامي، بمكة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الحادي عشر، ص ٣٠.

صور بيع التقسيط^(١):

١- الحلول والأجل: أن يقول: أبيعك السيارة بعشرة آلاف دينار حالة أو بعشرين ألف دينار مؤجلة لسنة أو سنتين.

وهذه المعاملة جائزة لكن يشترط أن يكون ذلك عند المساومة، ولا بد من الجزم بأحد العقدين قبل التفريق؛ يعني لا يتركه يقول: بعت السيارة عليك بعشرة آلاف حالة أو بعشرين ألف مؤجلة؛ إن أتيت بالدراهم وإلا فهي بعشرين ألفاً. فلا بد من الجزم بأحد العقدين إما أن تكون بعشرة آلاف حالة أو بعشرين ألفاً مؤجلة.

٢- الأجلان أو الآجال: يقول: بعتك السيارة مؤجلة لمدة سنة بعشرة آلاف دينار، ولمدة سنتين بعشرين ألف دينار، ولمدة ثلاث سنوات بثلاثين ألف دينار وهكذا. وهذا جائز ولا بأس به، عند المساومة أما في غير المساومة فلا بد من الجزم بأحد الثمنين.

٣- اشتراط الزيادة عند التأخير: يقول: بعتك السيارة بعشرة آلاف دينار؛ فإن تأخرت عن التسديد لمدة شهر زدتك مائة؛ فإن تأخرت شهرين زدتك مائتين وهكذا، فهذا محرم ولا يجوز لأن هذا هو ربا الجاهلية.

يتبين مما سبق أن صورتان الأولى والثانية حكمهما الجواز حسب الشروط المذكورة في موضعها، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء لقوة أدلتهم التي استدلو بها وعدم تحقق الربا فيها^(٢).

أوجه التشابه والاختلاف بين العُمري والرُقبي وبيع التقسيط

أوجه التشابه بين العُمري والرُقبي وبيع التقسيط:

١- يتشابه بيع التقسيط والعُمري والرُقبي في كونهما من التصرفات الجائزة على القول

(١) المعاملات المالية المعاصرة، المشيخ، خالد بن علي، ١٤٢٤هـ، المملكة العربية السعودية: بريسة، ص ١٦-

١٧.

(٢) انظر: المعاملات المالية المعاصرة، للشيخ الدكتور/ وهبة الزحيلي، ٢٠٠٢م، دمشق، دار الفكر، ص ٣١٦.

الراجح من أقوال أهل العلم والقصد منهما هو توفير أو تغطية حاجة معينة.

٢- تتشابه العُمَرَى والرُقْبَى وبيع التقسيط من حيث تمليك الشيء المعقود عليه بعد توفر الشروط وانتفاء الموانع وحصول القبض ما لم يشترط المعمر في العُمَرَى رجوع العين إليه بعد انتهاء فترة الإعمار.

٣- يتضمن عقد بيع التقسيط مدة معلومة لإتمام العقد من ناحية تقسيط ثمن البيع إلى آجال متفق عليها من البائع والمشتري، وكذلك في إحدى صور العُمَرَى وهي إذا اشترط المعمر رجوع الشيء المعقود عليه بعد انتهاء مدة الإعمار.

أما أوجه الاختلاف بين العُمَرَى والرُقْبَى وبيع التقسيط:

١- بيع التقسيط يكون ناجزاً في الحال ويكون الشيء المعقود عليه ملكاً تاماً للعميل؛ لأنه يملك رقبته بالنسبة للتعامل به في المصارف الإسلامية، ويستطيع المشتري أن يتصرف في المبيع بيع أو شراء وغيرها من التصرفات الأخرى الجائزة، أما في العُمَرَى إذا اشترط المعمر رجوع الشيء المعمر فإنها ترجع بعد انتهاء فترة الإعمار؛ لأنه يملك منفعته؛ فيكون التمليك على سبيل التأقيت؛ فلا يستطيع المعمر التصرف بالمعقود إلا بقدر تملكه المنفعة المنصوص عليها في عقد العُمَرَى.

٢- بيع التقسيط نوع من أنواع البيوع لذا يشترط فيه عوض، أما عقد العُمَرَى والرُقْبَى فإنه يخلو من العوض؛ لأنه نوع من أنواع التبرعات.

٣- يكون في العُمَرَى والرُقْبَى عقد واحد بين المعمر أو المرقب وبين المعمر أو المرقب له، وأما في عقد بيع التقسيط فإنه يتكون من عقدين إذا كان بيع التقسيط من خلال بيع المراجعة للآمر بالشراء.

كيفية الاستفادة من العُمري والرُقبي في إطار بيع التقسيط:

يمكن الاستفادة من العُمري والرُقبي في إطار بيع التقسيط بأن يقوم المصرف بمهبة باقي أقساط المبيع للمشتري هبة عمرى أو رقبى وذلك في حالة تعرض المصرف لأزمة مالية أدت إلى إغلاقه وإعلان حالة الإفلاس؛ فهو يشترط على نفسه بأن يهب باقي الأقساط للعميل دون تبعات أو مطالبات بالتسديد لأي جهة أخرى.

هذا بشكل عام، وأما على وجه الخصوص في إطار بيع التقسيط، وذلك في حالة وفاة المشتري، وقد تم إبرام العقد، ودفع قسطاً من الثمن، وقبل تسلمه للمبيع، وقد أصبح المبيع شرعاً وقانوناً في ملك المشتري؛ فماذا يمكن للمصرف أن يتصرف في هذا المبيع؟

وبناءً على ما جاء في القرار السابق بخصوص تصرف المصرف في نصيب العميل المتوفى في الحسابات الاستثمارية المشتركة، وأنه يطلب من العميل مسبقاً وعند التعاقد معه بأن يهب هبة عمرى أو رقبى لنصيبه لشخص معين، وفي حالة الوفاة ينتقل نصيب وحصة العميل المتوفى إلى المعمر أو المرقب له، وفي بيع التقسيط وقياساً على هذا التخريج يمكن للمصرف أن يطلب من المشتري أن يهب المبيع أو ما تم دفعه من أقساط لشخص معين هبة عمرى أو رقبى وذلك في حالة وفاته قبل تسلم المبيع وذلك في مجلس العقد، أو حدث إغلاق للمصرف بسبب أزمة مالية وكان من ضمن شروط التعاقد بأن يهب المصرف هبة عمرى أو رقبى للمبيع أو باقي أقساطه المستحقة له على المشتري للمشتري.

وتعامل المصرف بصيغة العُمري والرُقبي مع شخص معين في حالة وفاة المشتري أفضل له من التعامل مع عدد كبير من ورثته؛ ولأن الورثة من المحتمل أن لا يتفقوا فيما بينهم، والمصرف يحتاج لإنهاء العقد بأسرع الأوقات، وبأقل الأضرار، مع حرصه على عدم الدخول في منازعات ومحاكمات قضائية قد تضر بالمصرف هو في غنى عنها.

المطلب الثالث: المقارنة بين العُمَرَى والرُقْبَى والإجارة المنتهية بالتملك تعريف الإجارة المنتهية بالتملك:

تعريف الإجارة في اللغة^(١): مشتقة من الأجر، وله معنيان:

١ - الكراء والأجرة: تقول: استأجرت الرجل، فهو يأجرنني ثمانى حجج أي يصير أجيري.

٢ - الجبر: يقال: أجرت يده أي جبرت، وأجرها الله: أي جبرها على عثم^(٢). فهذان الأصلان والمعنى الجامع بينهما أن أجرة العامل كأنها شيء يُجبر به حاله فيما لحقه من كد فيما عمله^(٣).

والإجارة في الاصطلاح: عقد معاوضة على تملك منفعة بعوض^(٤).

ومن الملاحظ أن التعريف الاصطلاحي للإجارة لم يبتعد عن التعريف اللغوي في المعنى، ففي كليهما يدل على تملك المنفعة.

تعريف الإجارة المنتهية بالتملك.

هذا المصطلح لم يعرفه الفقهاء المتقدمون، ويعتبر من العقود المعاصرة، وقد عرفه بعض العلماء المعاصرين بأنه: عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما لآخر سلعة معينة مقابل أجرة معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداد قسط بعقد جديد^(٥)، ويتبين من خلال هذا التعريف أن الإجارة المنتهية بالتملك تمر بمرحلتين:

الأولى: عقد الإجارة وتسري عليه جميع أحكام الإجارة المعروفة عند المتقدمين وتنتهي بسداد القسط الأخير من الإيجار.

(١) لسان العرب، لابن منظور، ٤: ١٠ - ١١.

(٢) العثم: ساء جبره وبقي فيه أود فلم يستو، انظر: لسان العرب، ١٢: ٣٨٣.

(٣) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس. أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٢٠٠٢م، القاهرة: اتحاد الكتاب العرب، ص ٨٣.

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ١: ٢٥٢.

(٥) الإجارة المنتهية بالتملك في ضوء الفقه الإسلامي، خالد بن عبد الله بن براك، ١٤٢١هـ، ط ٢، ص ٣٥.

وأما المرحلة الثانية: فيتم فيها تمليك الشيء المعقود عليه للمؤجر.

صور الإجارة المنتهية بالتملك^(١):

للإجارة المنتهية بالتملك صور مختلفة منها ما هو جائز، ومنها ما هو غير جائز، وهي كما يلي:

الصورة الأولى: إبرام إجارة عادية بين اثنين، ثم يتبعها وعد بالبيع في نهاية المدة بعد سداد جميع أقساط الأجرة. وهذا جائز لعدم قيام عقدين في عقد واحد.

الصورة الثانية: إجارة شيء كدار أو طائرة أو سفينة أو آلة، ثم يتبعها وعد بالهبة في نهاية المدة وسداد جميع أقساط الأجرة، وهذا أيضاً جائز لا إشكال فيه.

الصورة الثالثة: اشتغال الاتفاق على إجارة وبيع معاً: وهذا ممنوع شرعاً، للنهي الثابت في السنة النبوية عن صفقتين في صفقة واحدة، إذا كان المعقود عليه شيئاً واحداً. أما إذا تعدد المعقود عليه فلا مانع منه.

الصورة الرابعة: اجتماع الإجارة مع البيع بخيار الشرط، إلى أجل معلوم، أو محدد، وطويل المدة عملاً برأي من أجاز الخيار إلى أجل طويل، كالإمام أحمد والصاحبين من الحنفية. وهذا جائز إذ لا مانع من اجتماع العقدين في عقد واحد إذا كان لكل عقد موضوع خاص به.

الصورة الخامسة: استقلال كل عقد من الآخر، فيعقد عقد الإجارة، ثم في أي وقت يعقد عقد البيع، وهو عقد جديد مستقل عن الإجارة، وتحدث المساومة على قيمة العين المؤجرة في الوقت الذي يتم فيه الاتفاق عليه. وهذا جائز اتفاقاً لخلوه من أي محذور شرعي.

(١) انظر: المعاملات المالية المعاصرة، للشيخ الدكتور/ وهبة الزحيلي ص ٤٠٥ - ٤٠٨، وانظر: الإجارة المنتهية بالتملك، منذر قحف، ٢٠٠٠م، منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثاني عشر، ص ٣٦٤ - ٣٧١. انظر: عقود الاستثمار المصرفية، أمير فتحي عوض محمد، ٢٠١٠، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص ٣٦٨ - ٤٠٦.

الصورة السادسة: إبرام عقد الإجارة، مع إعطاء حق الخيار للمستأجر بين أحد أمور ثلاثة:

إما شراء العين المؤجرة بسعر عند انتهاء مدة الإجارة.

وإما تمديد مدة الإجارة لفترة زمنية أخرى.

وإما إنهاء عقد الإجارة، وردّ العين المؤجرة إلى صاحبها. وهذا النوع جائز، نصّ عليه قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدّة رقم (٤٤).

الصورة السابعة: شراء المصرف أو الشخص شيئاً كدار أو سفينة أو طائرة ثمّ إيجار الشيء نفسه للبائع الأول، مع وعد بالبيع أو الهبة. وهذا غير جائز، لأنه يشبه بيع العينة على رأي الجمهور، والمستأجر هنا هو البائع الأول، وهذا ممنوع منه شرعاً، أي إن هذه الصورة ممنوعة كالصورة الثالثة.

الصورة الثامنة: إجارة العين مع بيع العين للمستأجر بيعاً معلقاً على شرط وهو سداد جميع أقساط الأجرة، أو مع إضافة البيع لوقت في المستقبل، فهذا مما لا يجوز، ومنع مجمع الفقه الإسلامي الدولي هذه الصورة.

الصورة التاسعة: حالة الهبة المعلقة على شرط سداد جميع الأقساط، لأنه في باب التبرعات يجوز التعليق على الشرط؟

أوجه التشابه والاختلاف بين العُمَرَى والرُقْبَى والإجارة المنتهية بالتملك

أما أوجه التشابه بين العُمَرَى والرُقْبَى والإجارة المنتهية بالتملك

١- الإجارة المنتهية بالتملك في بداية تكوينها تكون عقد إجارة والمتضمن تملك المنفعة، كذلك في العُمَرَى في أحد صورها وهي إذا اشترط المعمر رجوع العقود عليه بعد انتهاء فترة الإعمار فيكون توجيه التملك إلى المنفعة أيضاً.

٢- العُمَرَى والرُقْبَى في حالة الإطلاق والتقييد يتوجه التملك فيهما إلى العين، إلا في حالة اشتغال العقد على رجوع العين، كذلك يتوجه التملك إلى رقة العين

المعقود عليها في نهاية تكوين عقد الإجارة المنتهية بالتملك، أي بعد انتهاء عقد الإجارة سواء عن طريق البيع أم الهبة وغيرها.

٣- تشابه العُمَرَى والرُقْبَى والإجارة المنتهية بالتملك من حيث تحديد العقد بفترة زمنية في الانتفاع من الشيء المعقود عليه، ففي العُمَرَى يتم الانتفاع من الشيء المعقود عليه ثم تنتهي بعد انقضاء المدة التي حددها المَعْمَرُ في حالة اشتراطه رجوع العين، كذلك تنتهي مدة الانتفاع في العقد الأول وهو عقد الإجارة بعد انتهاء مدة الإجارة المتفق عليها.

أما أوجه الاختلاف بين العُمَرَى والرُقْبَى والإجارة المنتهية بالتملك فيتبين من خلال ما ذكر سابقاً:

١- أن الإجارة بيع المنافع بعوض، وأما العُمَرَى والرُقْبَى فهي تملك المنافع بغير عوض.

٢- تختلف العُمَرَى والرُقْبَى من حيث تكوينها، فهي تتكون من عقد واحد بين المَعْمَرِ أو المَرْقَبِ وبين المَعْمَرِ أو المَرْقَبِ، أما بيع الإجارة المنتهية بالتملك؛ فإنها تتكون من عقدين، أحدهما: عقد إجارة يأخذ كافة أحكام الإجارة ويكون في بداية الإنشاء، وثانيهما: عقد بيع بعد انتهاء فترة الإجارة، أو تملك العين عن طريق عقد العُمَرَى والرُقْبَى أو عن طريق الهبة حسب الاتفاق.

٣- ينتهي عقد الإجارة المنتهية بالتملك إلى تملك العين المعقود عليها على وجه التأبيد سواء عن طريق البيع أم التبرع، أما في العُمَرَى ففي إحدى صورها وهي اشتراط المَعْمَرِ رجوع العين المعقود عليها بعد مدة انتهاء الإعمار فإنها ترجع إلى المَعْمَرِ، ويكون التملك فيها على سبيل التأقيت.

كيفية الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار الإجارة المنتهية بالتملك:

يمكن الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار الإجارة المنتهية بالتملك بأن يقوم المصرف هبة باقي أقساط الإجارة للمشتري هبة عمرى أو رقبى وذلك في حالة تعرض المصرف لأزمة مالية أدت إلى إغلاقه وإعلان حالة الإفلاس؛ فهو يشترط على نفسه بأن يهب باقي الأقساط للمؤجر دون تبعات أو مطالبات بالتسديد لأي جهةٍ أخرى. هذا بشكلٍ عام، وأما على وجه الخصوص في إطار الإجارة المنتهية بالتملك، وذلك في حالة وفاة المستأجر، وقد تم إبرام العقد، ودفع قسطاً من الإجارة؛ فماذا يمكن للمصرف أن يتصرف في هذه الحالة؟

وبناءً على ما جاء في القرار السابق بخصوص تصرف المصرف في نصيب العميل المتوفى في الحسابات الاستثمارية المشتركة، وأنه يطلب من العميل مسبقاً وعند التعاقد معه بأن يهب هبة عمرى أو رقبى لنصيبه لشخصٍ معين، وفي حالة الوفاة ينتقل نصيب وحصة العميل المتوفى إلى المعمر أو المرقب له، وفي الإجارة المنتهية بالتملك وقياساً على هذا التخريج يمكن للمصرف أن يطلب من المستأجر أن يهب الشيء الذي هو محل عقد الإجارة المنتهية بالتملك أو ما تم دفعه من أقساط الإجارة لشخص معين هبة عمرى أو رقبى وذلك في حالة وفاته قبل تسديد جميع أقساط الإجارة، أو حدث إغلاق للمصرف بسبب أزمة مالية وكان من ضمن شروط التعاقد بأن يهب المصرف هبة عمرى أو رقبى للمستأجر أو باقي أقساطه المستحقة له على المستأجر منه للمستأجر.

وتعامل المصرف بصيغة العُمَرَى والرُقْبَى مع شخص معين في حالة وفاة المشتري أفضل له من التعامل مع عدد كبير من ورثته؛ ولأن الورثة من المحتمل أن لا يتفقوا فيما بينهم، والمصرف يحتاج لإنهاء العقد بأسرع الأوقات، وبأقل الأضرار، مع حرصه على عدم الدخول في منازعات ومحاكمات قضائية قد تضر بالمصرف هو في غنى عنها.

المطلب الرابع: المقارنة بين العُمَرَى والرُقْبَى واستثمار أموال الوقف

تعريف الاستثمار:

تعريف الاستثمار في اللغة: من ثمر: حمل الشجر. وفي الحديث: (لا قطع في ثمر ولا كثر)، وثمر الشيء: إذا تولّد منه شيء آخر، وثمر الرجل ماله إذا أحسن القيام عليه. ويقال كذلك في الدعاء. ثمر الله له ماله أي أنماه، ويقال: استثمر المال وثمره، أي استخدمه في الإنتاج^(١)، وعلى هذا فإن الاستثمار هو: طلب الحصول على الثمرة^(٢)، وعرفه معجم اللغة العربية المعاصرة بأنه: "استخدام الأموال في الإنتاج، إما مباشرة بشراء المواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر ك شراء الأسهم والسندات"^(٣).

تعريف الاستثمار في الاصطلاح: "هو تنمية المال من طريقه المباحة شرعاً"^(٤).

يتبين من هذا التعريف أن الاستثمار في الاصطلاح لا يخرج عن معناه اللغوي؛ لكنه في اللغة يكون مطلق التنمية، أما في الاصطلاح يكون مقيداً بالأحكام الشرعية.

تعريف الوقف: سبق تعريف الوقف في اللغة والاصطلاح، وذلك عند الحديث عن المصطلحات الفقهية ذات الصلة بالعُمَرَى والرُقْبَى، ومنها مصطلح الوقف: (انظر المطلب الثاني من المبحث الأول).

صور استثمار أموال الوقف:

استثمار أموال الوقف في القلم يتم عن طريق استئجار أموال الوقف وصرف عائداتها في مصارف الوقف للمحافظة عليه حتى لا تأكلها النفقات والمصاريف،

(١) جهرة اللغة، الأزدي. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، بتحقيق: رمزي منير بعلبكي، ١٩٨٧م، بيروت: دار العلم للملايين، ص ٤٢٣.

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية، ٤: ٢٦.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة. لأستاذنا الدكتور/ أحمد مختار عمر (رحمه الله)، ٢٠٠٨م، بيروت: عالم الكتب، ص ٣٢٧.

(٤) الخدمات المصرفية: أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي، للشبلي. يوسف بن عبد الشبلي، ٢٠٠٢م، المملكة العربية السعودية، مطبعة الرياض، ص ٥٦.

فكانت تستأجر المحلات والمباني، وزراعة الأراضي وبيع نتاجها وغلتها، لتعود بأرباح تستخدم لأغراض الوقف.

أما في العصر الحديث فقد جدت طرق وأساليب أخرى في استثمار أموال الوقف المختلفة من الأراضي والمباني والمزارع والنقود، تتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحاضر، بما يعود بالنفع على الوقف، ومن هذه الصور ما يلي^(١):

١- الاستصناع على أرض الوقف: بأن تقوم جهات ذات سيولة ببناء مجمعات سكنية وتجارية ونحو ذلك على أرض الوقف بأقساط مؤجلة تستوفي من الإيجار المتوقع لهذا الوقف.

٢- المشاركة المتناقضة المنتهية بالتملك: حيث تكون الجهة الممولة شريكاً في مشروع الوقف بحيث يخرج عن ملكيته بالتدريج حتى تعود كامل الملكية إلى الوقف.

٣- الإجارة التمويلية لإعمار الوقف: وذلك بإيجار الوقف لمدة طويلة نسبياً بأجرة تمثل فيما سيقام على الأرض من بناء ومصنع ونحو ذلك.

٤- صكوك المقارضة: وذلك بطرح تكلفة المشروع بصكوك يمول بها إنشاؤه، ثم تشتري هذه الصكوك من عائد الوقف شيئاً فشيئاً.

٥- إبدال الوقف المستقل بوقف مشترك: بحيث يكون جمعها أجدى من الناحية الاقتصادية.

٦- بيع بعض الوقف لإعمار الباقي حتى لا يبقى معطلاً.

٧- إقراض الوقف قرضاً حسناً لإعمار نفسه، من الحكومة أو من المحسنين.

وهناك طرق مختلفة لاستثمار وقف النقود؛ منها: كالمراحة للأمر بالشراء. والبيع بالتقسيط. والسلم.

(١) انظر: تنمية واستثمار أموال الأوقاف الإسلامية، ناجي شفيق عجم، ٢٠٠١م، منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ص ٦٦٦ - ٦٦٧.

أوجه التشابه والاختلاف بين العُمَرَى والرُقْبَى والوقف

أما أوجه التشابه بين العُمَرَى والرُقْبَى والوقف منها:

١- تشابه العُمَرَى والرُقْبَى والوقف في انتقال تملك المنفعة من المعمر أو المرقب أو الواقف في الشيء المعقود عليه عند توفر الشروط وانتفاء الموانع إلى المعمر أو المرقب أو الموقوف عليه.

٢- تشابه العُمَرَى والرُقْبَى والوقف في كونهما من عقود التبرعات، ولهذا فإنهما يخلوان من العوض.

٣- تشابه العُمَرَى والرُقْبَى والوقف من ناحية أركان العقد حيث يتضمن في عقود كل منهما الصيغة والشيء المعقود عليه والعاقدين، على الرأي الراجح من أقوال أهل العلم وهو قول الجمهور.

أما أوجه الاختلاف بين العُمَرَى والرُقْبَى والوقف منها:

١- تتضمن العُمَرَى والرُقْبَى فترة زمنية لحين تملك الشيء المعقود عليه، أما الوقف فلا يتضمن هذه الفترة الزمنية.

٢- يكون التملك في الوقف متوجه إلى المنفعة مع بقاء الشيء الموقوف على ملك الله تعالى، أي تسبيل المنافع للأشخاص الموقوفة عليهم مع منع أن يملك العين أحد من الناس؛ لأنها انتقلت إلى ملك الله تعالى، أما في العُمَرَى والرُقْبَى فإنها تختلف فيكون تملك العين ومنفعته للمعمر والمرقب في حالة الإطلاق والتقييد إلا في حالة اشتراط المعمر رجوع العين بعد انتهاء المدة المحددة من الإعمار فيكون التملك متوجه إلى المنفعة أي على سبيل التأقيت.

٣- "الوقف لا يختص بالمعين بل يتعلق به حق من يأتي من البطون؛ فالوقف على جميعهم إلا أنه مرتب؛ فصار بمنزلة الوقف على الفقراء لا يشترط له قبول،

ولا يبطل برد واحد منهم، ولا يقف على قبوله^(١) بخلاف العُمَرَى والرُقْبَى فإنه يشترط فيهما القبول والقبض على الرأي الراجح من أقوال أهل العلم.

كيفية الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار استثمار أموال الوقف:

يمكن الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار استثمار أموال الوقف بناءً على ما جاء في القرار السابق بخصوص تصرف المصرف في نصيب العميل المتوفى في الحسابات الاستثمارية المشتركة، وأنه يطلب من العميل مسبقاً وعند التعاقد معه بأن يهب هبة عمرى أو رقبى لنصيبه لجهة أو شخص معين، وفي حالة الوفاة ينتقل نصيب وحصة العميل المتوفى إلى المعمر أو المرقب له، وبناءً عليه في صورة استثمار أموال الوقف عن طريق الاستصناع على أرض الوقف وذلك في حالة وفاة المستصنع الذي يقوم ببناء مجمع سكني أو تجاري أو نحو ذلك على أرض الوقف بأقساط مؤجلة تستوفى من الإيجار المتوقع لهذا الوقف؛ فإذا توفي قبل استيفاء الأقساط واشترط عليه أمين الوقف بأنه إذا توفي قبل الاستيفاء فإنه يهب هبة عمرى أو رقبى ما تبقى من أقساط لصندوق الوقف، وليس لأحد من ورثة أو غيرهم المطالبة بشيء من ذلك؛ فإذا قبل بهذا الشرط فالأصل في الشروط ما دامت ضمت تراضي المتعاقدين الصحة والجواز.

وفي صورة المشاركة المتناقضة المنتهية بالتملك إذا اشترط أمين الوقف على المشارك بأن يهب هبة عمرى أو رقبى ما تبقى من أقساط في حالة وفاته وذلك لصندوق الوقف.

وفي صورة الإجارة التمويلية لإعمار الوقف إذا توفي المستأجر قبل استيفاء الأقساط واشترط عليه أمين الوقف بأن يهب هبة عمرى أو رقبى لصندوق الوقف ما تبقى من أجرته.

وتعامل الواقف أو أمين الوقف بصيغة العُمَرَى والرُقْبَى مع شخص معين في حالة

(١) شرح منتهى الإرادات، للبهوتي، ٢: ٤٠٦.

وفاة المستصنع أو المشارك في الحالات السابقة أفضل له من التعامل مع عدد كبير من ورثته؛ ولأن الورثة من المحتمل أن لا يتفقوا فيما بينهم، والواقف أو أمين الوقف يحتاج لإنهاء العقد بأسرع الأوقات، وبأقل الأضرار، مع حرصه على عدم الدخول في منازعات ومحاكمات قضائية قد تضر بالمصرف هو في غنى عنها.

المطلب الخامس: المقارنة بين العُمَرَى والرُقْبَى والهبة

تعريف الهبة: سبق تعريف الهبة في اللغة والاصطلاح، وذلك عند الحديث عن المصطلحات الفقهية ذات الصلة بالعُمَرَى والرُقْبَى، ومنها مصطلح الهبة: (انظر المطلب الثاني من المبحث الأول).

صور الهبة:

للحبة صورة متعددة اختلف الفقهاء في مشروعيتها إلى عدة أقوال ومن هذه الصور ما يلي:

الصورة الأولى: الهبة المطلقة من القيود والشروط، وقد اختلف فيها الفقهاء هل تقتضي ثواباً أم لا؟ إلى عدة أقوال:

أحدها: أنها لا تقتضي ثواباً أي عوضاً، وقد ذهب إلى هذا القول الحنفية والمالكية والحنابلة والأظهر عند الشافعية، أما إذا اشترط في عقد الهبة عوض وكان معلوماً صح العقد؛ فإذا صح العقد فإنه يأخذ حكم البيع فيثبت فيه حق الخيار، وحق الرد بالعيب، وحق الشفعة، ويسقط حق الرجوع.

وأما القول الثاني فهو للشافعية: وهو أن العقد باطل لخروجها عن حقيقة التبرع المحض؛ ولأن لفظ الهبة يدل على التبرع.

والقول الثالث: أن الهبة تقتضي الثواب؛ إذا دلت قرينة الحال على قصد الثواب،

وهو قول المالكية^(١).

الصورة الثانية: الهبة المعلقة بشرط صحيح وممكن الوجود ويتفق مع مقتضى الهبة، كقول الواهب للموهوب له: وهبتك هذه الدار على أن تقبضها عند إمضاء العقد، وهذا شرط صحيح؛ لأن من مقتضيات الهبة القبض، وهو شرط فيها^(٢).

الصورة الثالثة: الهبة المعلقة بشرط غير صحيح، وغير ممكن الوجود، ويتعارض مع مقتضى الهبة؛ كقول الواهب للموهوب له: وهبتك هذه الأرض بشرط ألا تبيعها، أو بشرط أن تبيعها أو تهبها^(٣).

الصورة الرابعة: الهبة بشرط العوض أي التعويض بمقابل، كأن يقول الواهب للموهوب له: وهبتك هذا البستان على أن تعوضني، وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والأظهر في مذهب الشافعية والحنابلة إلى صحة العقد مع شرط المعاوضة، لكن ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز عقد الهبة مقابل العوض؛ لأن عقد الهبة من التبرعات واشترط العوض فيه يخالف مقتضاه، وهو قول بعض الشافعية والحنابلة^(٤).

الصورة الخامسة: الهبة بعوض غير مشروط، وقد اختلف العلماء في هذه الصورة إلى عدة أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية والأظهر عند الشافعية والحنابلة أنها لا تقتضي عوضاً على كل حال سواء أكانت الهبة من إنسان إلى مثله، أم إلى من هو دونه كأن يهب

(١) انظر: النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، للكنوي. محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، ٥١٤٠٦هـ، بيروت: عالم الكتب، ص ٥٣١، نهاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، عبد الملك بن عبد الله ابن يوسف بن محمد، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، ٢٠٠٧م، طبعة دار المنهاج، ٦: ٢٤٦.

(٢) الملخص الفقهي، الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله، ١٤٢٣هـ، الرياض: دار العاصمة، ٢: ٢٠٧. وانظر أيضاً: مجلة الأحكام العدلية، ص ١٦٤.

(٣) المغني، لابن قدامة، ٢: ٢٦٤.

(٤) المبسوط للرخسي، ١٢: ٧٩. وانظر: منح الجليل شرح مختصر خليل، عlish، ٤: ١١٠.

الغني الفقير، أم أعلى منه كأن يهب الفقير الغني^(١).

القول الثاني: قال المالكية: الهبة تقتضي الثواب وإن لم يشترط ذلك^(٢)، وتحمل على إرادة التعويض إذا اختلف الواهب والموهوب له في ذلك، وخصوصاً إذا دلت قرينة الحال على قصد الثواب. مثل: أن يهب الفقير الغني، أو لمن يرى أنه إنما قصد بذلك الثواب.

الصورة السادسة: الهبة المطلقة بعوض متأخر عن عقد الهبة، والعوض في هذه الصورة إما أن يكون مضافاً إلى الهبة الأولى، كأن يقول الموهوب له للواهب: هذا عوض عن هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو نخلتك هذا عن هبتك أو تصدقت بهذا بدلاً عن هبتك أو ما يجري هذا الجرى، فيكون التعويض المتأخر عن الهبة الأولى هبة مبتدأة تصح بما تصح به الهبة، وتبطل بما تبطل به الهبة، وأما إذا لم يضاف العوض إلى الهبة الأولى، فعندها يكون العوض هبة ثانية لها حكم الهبة المبتدأة، وتختلف الهبة المضافة إلى الهبة الأولى في عدم ثبوت حق الرجوع فيها فتصبح كبيع العوض بالعوض، أما غير المضافة فيثبت فيها حق الرجوع^(٣).

الصورة السابعة: الهبة بشرط الرجوع في الهبة زماناً أو مكاناً كقول الواهب للموهوب له: وهبتك هذه الدار سنة، فهذه الصور لا تصح إذا كانت الهبة تبرعاً محضاً لا لأجل العوض؛ لأنه عقد تمليك في الحال، والأعيان لا يصح فيها التأقيت، وهذا محل اتفاق عند الفقهاء، إلا في العُمري والرُقبي فقد أجازوا بعض الفقهاء التأقيت فيهما، كما مر سابقاً في موضعه^(٤).

(١) المبسوط للسرخسي، ١٢: ٧٦-٨٢، بدائع الصنائع، للكاساني، ٦: ١٣١، والمغني لابن قدامه، ٦: ٦٦-٦٧.

(٢) الفروق، للقرافي، ٦: ٢٧٢.

(٣) بدائع الصنائع، للكاساني، ٦: ١٣٠-١٣١. المبسوط للسرخسي، ١٢: ٧٩.

(٤) المغني لابن قدامه، ٨: ٢٥٠، فقه السنة، للشيخ/ سيد سابق، ٣: ٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢: ٣١.

أوجه التشابه والاختلاف بين العُمَرَى والرُقْبَى والهبة

أما أوجه التشابه بين العُمَرَى والرُقْبَى والهبة فمنها ما يلي:

- ١- تشابه العُمَرَى والرُقْبَى والهبة في كونهما من التبرعات ويحصل فيهما تمليك العين بلا عوض في الحال ويتوجه التمليك فيهما إلى الرقبة.
- ٢- تشابه العُمَرَى والرُقْبَى والهبة في الأركان والشروط.
- ٣- تشابه العُمَرَى والرُقْبَى والهبة في حرمة رجوع الشيء المعقود عليه بعد القبول والقبض على الرأي الراجح من أقوال أهل العلم.
- ٤- تشابه العُمَرَى والرُقْبَى والهبة في الشيء المعقود عليه كالعقار والثياب والحيوان وغيرها.

أما أوجه الاختلاف بين العُمَرَى والرُقْبَى والهبة فهي كما يلي:

- ١- الهبة لا يجوز فيها التعليق والتوقيت، بينما في العُمَرَى يجوز فيها ذلك كقول شخص لآخر: أعمرتك هذه الدار لعمرك فإن مت رجعت إليّ.
- ٢- يتوجه التمليك في العُمَرَى إلى المنفعة في إحدى صورها، في حالة اشتراط الرجوع بعد انتهاء مدة الإعمار فيكون حكمها حكم العارية، أما في الهبة فيكون التمليك في جميع صورها متوجّهاً إلى الرقبة.
- ٣- حرمة رجوع العين إلى الواهب في الهبة، أما في إحدى صور العُمَرَى فيجوز رجوعها إذا اشترط ذلك.
- ٤- تختلف الهبة عن العُمَرَى والرُقْبَى من ناحية الصيغة؛ ففي الهبة تكون بلفظ وهبتك هذا الشيء أو ما يفيد معناه، أما في العُمَرَى فلها صيغة مخصوصة لذكر لفظ العمر فيها، والرُقْبَى لذكر الإرقاب فيها.

كيفية الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار الهبة:

يمكن الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار الهبة في بعض المعاملات التي تتعامل بها المصارف الإسلامية بطريقة الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى كما سبق بيانه؛ لأن العُمَرَى والرُقْبَى نوعاً من أنواع الهبة وتأخذ أحكامها في كثير من الجوانب.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلمية مع ثنايا هذا البحث، قد توصلت إلى عدة نتائج، أبرزها ما هو آت:

أولاً: اشتملت هذه الدراسة على التعريف بمصطلح العُمري والرُقبي كعاملتين فقهيتين، والألفاظ ذات الصلة بهما كالوقف والهبة والعطية والمنحة والغارية.

ثانياً: وردت احاديث كثيرة في مشروعية العُمري والرُقبي، في الصحيحين وموطأ مالك وكتب السنن والمسانيد المشهورة، وكذلك وردت آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم حول مشروعيتها، وأما النهي الوارد في بعض الأحاديث فحمل على الكراهة والإرشاد والإعلام لهم، وجاءت روايات تدل بمنطوقها على أن العُمري ميراث، وأنها لا ترجع إلى المعمر بل تجري فيها الموارث، وهناك أحاديث تفيد أن العُمري والرُقبي في الحكم سواء، وذلك بأن تكون العين ملكاً تاماً للموهوب له ولورثته من بعده وأنها لا ترجع إلى الوارث أبداً، وتبين من أحاديث العُمري أن لها أحكاماً مختلفة بحسب الإطلاق والتقييد. والرأي الراجح ما ذهب إليه جماعة من أهل العلم أنها تصح مع وجود الشرط وترجع العين للواهب ولورثته بعد موته.

ثالثاً: تتنوع هذه الأحكام الفقهية المتعلقة بالعُمري والرُقبي عند الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية من حيث مشروعيتها، وحكمهما، والحالات والصور التي تعتبر بها العُمري والرُقبي، وحكم التعليق بالشرط فيهما، وأركانهما، وشروطهما، والآثار المترتبة عليهما، والأشياء التي تكون محلاً للعُمري والرُقبي.

رابعاً: من خلال بيان أقوال العلماء في المسائل المتعلقة بالعُمري والرُقبي تبين لي أن أرجح الأقوال في مدى مشروعية العُمري والرُقبي هو الجواز، وذلك لقوة الأدلة التي استدلت بها أصحاب هذا القول وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وابن حزم وطائفة من الظاهرية، ولكن في الرُقبي ذهب أبو حنيفة ومالك ورواية عن أحمد

وأصحاب الحديث وداود الظاهري وطائفة من الظاهرية إلى بطلانها، والصحيح هو القول بجوازها، وأن النهي لوارد إنما ورد على وجه الإعلام والإرشاد.

خامساً: وأما حكم العُمَرَى والرُقْبَى فالراجح أنه إذا أطلق القول أو قيده بالعمر أو بالعقب فحكم العين المعمرة أو المرقبة تكون ملكاً تاماً له ولعقبه لا ترجع إلى الواهب أبداً، وأن التملك فيها يتوجه إلى الرقبة فيكون حكمها حكم الهبة، وهو قول الحنفية، والشافعي في الجديد وهو الأظهر في المذهب، وهو رواية عن أحمد والمذهب عند الحنابلة، وقال به ابن حزم الظاهري وطائفة من الظاهرية.

سادساً: وأما إذا اشترط رجوع العين المعمرة بعد انتهاء مدة الإعمار فالراجح أنها ترجع إلى المعمر، ويكون حكمها حكم العارية في رجوع العين إلى المعمر، والتمليك فيها يتوجه إلى المنفعة، عملاً بالشرط، وهو قول المالكية، ومذهب الشافعي في القديم، ورواية عن الإمام أحمد.

سابعاً: وأما حكم الرُقْبَى فالراجح في جميع صورها أنها تكون ملكاً للمرقَّب ولورثته لا ترجع للمرقَّب أبداً، والتمليك فيها يتوجه إلى الرقبة، وحكمها حكم الهبة في عدم رجوع العين إلى الواهب وهو قول أبو يوسف من الحنفية، وقال به أصحاب مالك، وقول الشافعية، والأظهر في مذهب الحنابلة، وقال به ابن حزم وطائفة من الظاهرية.

ثامناً: وأما الآثار المترتبة على العُمَرَى والرُقْبَى، فالراجح انتقال الملك التام من المعمر والمرقَّب إلى المعمر والمرقَّب عند قبض العين المعمرة أو المرقبة، وتكون له ملكاً تاماً، وإبطال شرط الرجوع فيهما، وحرمة رجوع العين إلى الواهب أبداً، إلا في العُمَرَى إذا اشترط رجوع العين بعد انتهاء مدة الإعمار فترجع ويكون حكمها حكم العارية.

تاسعاً: وأما الأشياء التي تصح فيها العُمَرَى والرُقْبَى، فالراجح أنهما يصحان في العقار والثياب والحيوان، وذهب إلى هذا القول الحنفية، والمالكية والشافعية والحنابلة

وابن حزم الظاهري وطائفة من الظاهرية، إلا أن أبو حنيفة ومحمد بن الحسن الشيباني، ومالك، لا يرون صحة إرقاب هذه الأشياء، وذلك لبطلان الرُقْبَى عندهم، وأما من يعمر الجارية، فالصحيح عدم وطأها وليس هذا لعدم الملك فيها، ولكن على طريق الورع لكون الوطئ استباحة فرج وهو قول الإمام أحمد.

عاشراً: وأما حكم التعليق بالشرط في العُمَرَى والرُقْبَى فالراجح أن العقد يصح ويبطل الشرط سواء أُلْطِقَ القول فيهما أم قيده بالعمر أو ذكر العقب، وذهب إلى هذا الحنفية، والشافعي في الجديد، والأظهر في مذهب الحنابلة، وابن حزم الظاهري وجماعة من الظاهرية.

وأما حكم الشرط إذا اشترط المعمر في العُمَرَى رجوعها بعد انتهاء مدة الإعمار فالراجح صحة العقد مع الشرط وهو قول المالكية وقول الشافعي في القديم، ورواية عن أحمد.

حادي عشر: وعلى ضوء الاستفادة من بيع المراجعة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية؛ فمن الممكن الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في مجال المصارف الإسلامية وشركات التكافل وذلك في وفاة الأمر يمكن للمأمور. المصرف أو غيره. أن يطلب من الأمر أن يهب المبيع لشخص معين هبة عمرى أو رقبى وذلك في حالة وفاته قبل تسلم المبيع.

ثاني عشر: ويمكن الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار بيع التقسيط بأن يقوم المصرف بهبة باقي أقساط المبيع للمشتري هبة عمرى أو رقبى وذلك في حالة تعرض المصرف لأزمة مالية أدت إلى إغلاقه وإعلان حالة الإفلاس.

ثالث عشر: وفي حالة وفاة المشتري يمكن للمصرف أن يطلب من المشتري مسبقاً بأن يهب المبيع أو ما تم دفعه من أقساط لشخص معين هبة عمرى أو رقبى وذلك في حالة وفاته.

رابع عشر: ويمكن الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار الإجارة المنتهية بالتملك بأن يقوم المصرف بهبة باقي أقساط الإجارة للمشتري هبة عمرى أو رقبى وذلك في حالة تعرض المصرف لأزمة مالية.

خامس عشر: وفي حالة وفاة المستأجر يمكن للمصرف أن يطلب من المستأجر مسبقاً بأن يهب الشيء الذي هو محل عقد الإجارة المنتهية بالتملك أو ما تم دفعه من أقساط الإجارة لشخص معين هبة عمرى أو رقبى وذلك في حالة وفاته قبل تسديد جميع أقساط الإجارة، أو حدث إغلاق للمصرف بسبب أزمة مالية وكان من ضمن شروط التعاقد بأن يهب المصرف هبة عمرى أو رقبى للمستأجر أو باقي أقساطه المستحقة له على المستأجر منه للمستأجر.

سادس عشر: ويمكن الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى في إطار استثمار أموال الوقف في صورة استثمار أموال الوقف عن طريق الاستصناع على أرض الوقف وذلك في حالة وفاة المستصنع الذي يقوم ببناء مجمع سكني أو تجاري أو نحو ذلك على أرض الوقف بأقساط مؤجلة تستوفي من الإيجار المتوقع لهذا الوقف؛ فإذا توفي قبل استيفاء الأقساط واشترط عليه أمين الوقف بأنه إذا توفي قبل الاستيفاء فإنه يهب هبة عمرى أو رقبى ما تبقى من أقساط لصندوق الوقف فإذا قبل بهذا الشرط فالأصل في الشروط مادامت ضمن تراضي المتعاقدين الصحة والجواز.

سابع عشر: وفي صورة المشاركة المتناقضة المنتهية بالتملك إذا اشترط أمين الوقف على المشارك بأن يهب هبة عمرى أو رقبى ما تبقى من أقساط في حالة وفاته وذلك لصندوق الوقف.

ثامن عشر: وفي صورة الإجارة التمويلية لإعمار الوقف إذا توفي المستأجر قبل استيفاء الأقساط واشترط عليه أمين الوقف بأن يهب هبة عمرى أو رقبى لصندوق الوقف ما تبقى من أجرته.

تاسع عشر: وتعامل المصرف بصيغة العُمَرَى والرُقْبَى مع شخص معين في هذه الحالات أفضل له من التعامل مع عدد كبير من ورثة الأمر أو العميل أو المشارك أو المشتري؛ لأن الورثة من المحتمل أن لا يتفقوا فيما بينهم، والمصرف يحتاج لإنهاء العقد بأسرع الأوقات، وبأقل الأضرار، مع حرصه على عدم الدخول في منازعات ومحاكمات قضائية قد تضر بالمصرف هو في غنى عنها.

المقترحات:

من خلال هذه الدراسة تبين للباحث أن العُمَرَى والرُقْبَى لهما تطبيق محدود في بعض المصارف الإسلامية وشركات التكافل في ماليزيا، ومن ثَمَّ فإن الباحث يقترح إمكانية الاستفادة من العُمَرَى والرُقْبَى بشكل أكبر في كثير من المعاملات المصرفية كبيع المراجحة للأمر بالشراء، وبيع التقييط، والإجارة المنتهية بالتملك وغير ذلك، وأقترح أن يتم تفعيل هذه الاستفادة لتأخذ طريقها نحو التطبيق العملي في المصارف الإسلامية وشركات التكافل وفي مختلف الدول الإسلامية وليس في ماليزيا فقط، وذلك من أجل المساهمة في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير منتجات مصرفية إسلامية جديدة تلبي حاجات المجتمع المسلم.

وكما اقترح على طلاب الدراسات العليا - المهتمين بالمعاملات المصرفية المعاصرة وبالاقتصاد الإسلامي - تطوير هذه الدراسة في مختلف مجالات المعاملات المالية المعاصرة، وفي مختلف الدول وشتى اللغات؛ بما يعود بالفائدة على عموم المسلمين للمساهمة في إبراز أن الشريعة الإسلامية فيها الكفاية والغناية لكل ما يواكب مستجدات العصر ومشكلاته.

هذا ما أعاني الله على كتابته؛ فإن أصبت فمن الله سبحانه، وإن أخطأت فمن نفسي واستغفر الله تعالى.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

والحمد لله رب العالمين فاتحة كل خير وتمام كل نعمة

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- السنة النبوية.
- ٣- الأم، للإمام الشافعي، ١٩٨٥م، ط٢، بيروت، دار الفكر.
- ٤- الإتيقان والإحكام في شرح تحفة الأحكام (المعروف بشرح ميارة)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي، ١٤٢٠هـ، بيروت: دار المعرفة.
- ٥- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للمرداوي، ١٤١٩هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٦- الإجارة المنتهية بالتملك في ضوء الفقه الإسلامي، خالد بن عبد الله بن براك الحافي، ١٤٢١هـ، ط٢، الرياض، مكتبة الرشد.
- ٧- الإجارة المنتهية بالتملك، منذر قحف، ٢٠٠٠م، منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثاني عشر.
- ٨- البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، بتحقيق: علي شيري، ١٩٨٨م، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٩- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم الحنفي، ١٩٩٧م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ١٠- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، ١٩٨٦م، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ١١- البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن التسولي، ١٩٩٨م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ١٢- بيع المراجعة للأمر بالشراء، حسام الدين بن موسى عفانة، ٢٠٠٠م، فلسطين، الخليل، مكتبة دنديس.

- ١٣- بيع المراجعة للآمر بالشراء، القرضاوي، ١٩٩٥م، ط٢، القاهرة، مكتبة وهبة.
- ١٤- بيع التفسير، للشيخ وهبة الزحيلي، ١٩٩٨م، منظمة المؤتمر الإسلامي بمكة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الحادي عشر.
- ١٥- التعريفات، للرجحاني، ١٤٠٥هـ، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ١٦- تنمية واستثمار أموال الأوقاف الإسلامية، ناجي شفيق عجم، ٢٠٠١م، منظمة المؤتمر الإسلامي بمكة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر.
- ١٧- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، بتحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ١٩٦٤م، القاهرة، دار الكتب المصرية.
- ١٨- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي، بتحقيق: رمزي منير بعلبكي، ١٩٨٧م، بيروت، دار العلم للملايين.
- ١٩- جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، للأسيوطي (شمس الدين محمد بن أحمد المنهاجي الأسيوطي)، د. ت، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفكر.
- ٢٠- حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، للجمل، د. ت، بيروت، دار الفكر.
- ٢١- الحاوي الكبير، للماوردي، ١٩٩٤م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٢٢- الخدمات المصرفية: أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي، يوسف بن عبد الشلبي، ٢٠٠٢م، المملكة العربية السعودية، مطبعة الرياض.
- ٢٣- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، للقسطنطيني (علي بن بالي)، ١٩٨٣م، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ٢٤- الذخيرة، للقرافي، ١٩٩٤م، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- ٢٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، د. ت، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٢٦- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، للأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر

- المهروي (الأزهري)، ١٣٩٩هـ، بيروت، دار البشائر الإسلامية.
- ٢٧- سير أعلام النبلاء، للذهبي، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، ١٩٨٥م، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ٢٨- الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، ٢٠٠٧م، عمان، دار النفائس.
- ٢٩- شرح منتهى الإرادات، للبهوتي، ١٩٩٦م، بيروت، دار العلم للملايين.
- ٣٠- الشرح الكبير، للدردير، د.ت، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- ٣١- شرح المعلقات السبع، للزوزني (الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني)، ٢٠٠٢م، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٢- شرح صحيح البخاري، لابن بطال، ٢٠٠٣م، الرياض، مكتبة الرشد.
- ٣٣- شرح سنن أبي داود للعيني، ١٤٢٠هـ، الرياض، مكتبة الرشد.
- ٣٤- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، للفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ١٩٨٧م، ط ٤، بيروت، دار العلم للملايين.
- ٣٥- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ٢٠٠١م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٣٦- عقود الاستثمار المصرفية، أمير فتحي عوض محمد، ٢٠١٠م، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- ٣٧- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، لابن حجر العسقلاني، ٢٠٠١م، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- ٣٨- فقه النوازل، بكر بن عبد الله أبو زيد، ١٩٩٦م، ط. الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة.

- ٣٩- فقه السنة، للشيخ/ سيد سابق، ١٩٧٧م، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ٤٠- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، للمناوي (محمد عبد الرؤوف المناوي)، ١٩٩٤م، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٤١- الكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر القرطبي، ١٩٩٣م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٤٢- الكتاب، لسيبويه (أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه)، ١٩٨٣م، ط٣، بيروت، عالم الكتب.
- ٤٣- كشاف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي، ١٩٩٧م، بيروت، عالم الكتب.
- ٤٤- لسان العرب، لابن منظور، بتحقيق، عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، ١٩٨١م، القاهرة، دار المعارف.
- ٤٥- المبسوط، للسرخسي، ١٩٩٣م، بيروت، دار المعرفة.
- ٤٦- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لشيخ زاده (عبد الرحمن بن محمد بن سليمان)، ١٩٩٨م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٤٧- المبدع شرح المقنع، لبرهان الدين ابن مفلح المقدسي، ٢٠٠٣م، بيروت، دار عالم الكتب.
- ٤٨- مجلة البحوث الإسلامية، إصدار الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٤٩- المحلى بالآثار، لابن حزم الظاهري، بتحقيق: محمد منير الدمشقي، ١٣٥١هـ، القاهرة، المطبعة المنيرية.
- ٥٠- المجموع، للنووي، ١٩٩٧م، بيروت، دار الفكر.
- ٥١- مختصر المزني، للمزني، ١٩٩٨م، بيروت، دار المعرفة.

- ٥٢- مختار الصحاح، للرازي، ١٩٩٩م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٥٣- المخصص، لابن سيده، ١٩٩٦م، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٥٤- المعاملات المالية المعاصرة، خالد بن علي المشيقح، ١٤٢٤هـ، المملكة العربية السعودية، بريدة.
- ٥٥- المعاملات المالية المعاصرة، للشيخ الدكتور/ وهبة الزحيلي، ٢٠٠٢م، دمشق، دار الفكر.
- ٥٦- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس الشدياق (أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٢٠٠٢م، القاهرة، اتحاد الكتاب العرب.
- ٥٧- المعجم الوسيط، تأليف نخبة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة برئاسة الدكتور/ إبراهيم أنيس، د.ت، القاهرة، دار الدعوة.
- ٥٨- معجم اللغة العربية المعاصرة، لأستاذنا الدكتور/ أحمد مختار عمر، ٢٠٠٨م، بيروت، عالم الكتب.
- ٥٩- المغني، لابن قدامة، ١٩٩٧م، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٦٠- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني، ١٩٩٢م، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٦١- المغرب في ترتيب المغرب، لأبي الفتح المطرزي، ١٩٧٩م، حلب، مكتبة أسامة بن زيد.
- ٦٢- الملخص الفقهي، للشيخ/ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، ١٤٢٣هـ، الرياض، دار العاصمة.
- ٦٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، ط ٥، ١٩٢٢م، القاهرة، المطبعة الأميرية.

- ٦٤- منح الجليل شرح مختصر خليل، للشيخ عيش، د. ت، طرابلس، مكتبة النجل.
- ٦٥- مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للحطاب، ٢٠٠٣م، بيروت، دار عالم الكتب.
- ٦٦- الموسوعة الفقهية الكويتية، ١٤٢٧هـ، إصدار: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.
- ٦٧- المذهب لأبي إسحاق الشيرازي، ١٩٩٥م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٦٨- النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم الأنصاري اللكنوي الهندي، ١٤٠٦هـ، بيروت، عالم الكتب.
- ٦٩- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي، ١٩٩٣م، ط٥، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٧٠- نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد)، بتحقيق: عبد العظيم محمود الديب، ٢٠٠٧م، المغرب، طبعة دار المنهاج.
- ٧١- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني، ٢٠٠٥م، الرياض، دار ابن القيم.
- مراجع أجنبية:

Securities Commission. 2006. Resolutions of the Securities Commission Shariah Advisory Council. Second Edition. Kuala Lumpur. Malaysia.

* * *